جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–
معهد التكنولوجيا
قسم:المناجمنت

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس المهني

فرع: علوم التسيير/علوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة ومالية

بعنوان:

أثر التشخيص المالي على القرار الاستثماري

دراسة حالة مؤسسة سوناطراك – حوض بركاوي– ورقلة

خلال الفترة 2014–2017

من إعداد الطالبة: حورية حاج مختار

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 24 / 06 / 2019

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

د/مساوي عمر	أستاذ محاضر	رئيساً
د/ قريشي صالح	أستاذ محاضر	مشرفاً
د/جعدي شريفة	أستاذ محاضر	ممتحناً

السنة الجامعية 2018– 2019

جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–
معهد التكنولوجيا
قسم:المناجمنت

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس المهني

فرع: علوم التسيير/علوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة ومالية

بعنوان:

أثر التشخيص المالي على القرار الاستثماري

دراسة حالة مؤسسة سوناطراك – حوض بركاوي – ورقلة

خلال الفترة 2014–2017

من إعداد الطالبة: حورية حاج مختار

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 24/ 06 / 2019

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

د/مساوي عمر	أستاذ محاضر	رئيساً
د/ قريشي صالح	أستاذ محاضر	مشرفاً
د/جعدي شريفة	أستاذ محاضر	ممتحناً

السنة الجامعية 2018– 2019

* الشكـر *

{ اللهم أعني على ذِكرك وشكرِك وحسنِ عِبادتِك }

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أشكر الله العلي القدير الذي وفقني لإنهاء هذا العمل وسخر لي من عباده من يعينني على انجازه، أخص منهم بالذكر الدكتور صالح قريشي الذي لم يبخل علي بتوجيهاته طيلة عملية الإشراف فله مني جزيل الشكر والعرفان وإلى الأساتذة الأفاضل الدكتورة صديقي صفية والدكتور خمقاني بدر الزمان وخير الدين قريشي على ما قدموه لي من معلومات وتوجيهات.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قراءتهم للمذكرة وقبولهم مناقشتها، ومن خلالهم إلى أساتذتي في المراحل التعليمية المختلفة، راجيتا من الله أن يبلغهم الجنة ويرزقهم من فضله وينزلهم مراتب الأنبياء، وإلى الوالدين الكريمين على دعمهما ومساندتهما لي طيلة مشواري العلمي فـ يا رب اجزهم عني خير الجزاء.

إلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذا العمل ولم يتسع المجال لذكرهم.

حورية حاج مختار

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة اثر التشخيص المالي على القرار الاستثماري لمؤسسة سونطراك حوض بركاوي للفترة (2014-2017) من خلال المحاولة على الاجابة على الإشكالية التالية، إلى أي مدى يساهم التشخيص المالي في اتخاذ القرار الاستثماري؟ وعليه اعتمدنا على منهج دراسة الحالة، وقد اعتمدنا في تبويب البيانات المالية وحساب النسب والمؤشرات على برنامج معالج الجداول Excel2007.

توصلت الدراسة إلى أنه توجد مساهمة للتشخيص المالي في اتخاذ القرار الاستثماري بمؤسسة سونطراك حوض بركاوي، حيث نجد أن الشركة سجلت عجزا في خزينة الاستثمار في أغلب سنوات الدراسة مما يفيدنا أن الشركة قد تكون في هذه الفترة في مرحلة اقتناء آلات جديدة لزيادة الانتاج أو تحسين طريقة العمل أو التوسعة في نشاطها.

الكلمات المفتاحية: تشخيص مالي، النسب المالية، قرار استثماري، خزينة دورة الاستثمار.

Résumé:

Cette étude vise à étudier l'impact de la diagnostic financier dans la prise de décision d'investissement dans l'entreprise « SONATRACH » au champ « BARKAOUI » poure la péroide (2014_2017) en tentant de répondre à la question suivante: dans quelle mesure le diagnostic financier contribue-t-il à la prise de décision en matière d'investissement? Afin de connaître l'impact du processus de diagnostic financier sur la prise de décision d'investissement, nous avons adopté la méthode des états financiers et le calcul des ratios et indicateurs sur le programme de traitement de tableaux Excel2007.

L'étude a révélé qu'il y a une contribution du diagnostic financier dans la décision d'investir dans l'entreprise « SONATRACH » au champ « BARKAOUI », la dernière a marqué un déficit de la trésorerie d'investissement pendant la plupart des années d'étude, ce qui signifie que la société pourrait être dans cette période lors de l'acquisition de nouvelles machines pour augmenter la production ou améliorer la méthode de travail ou élargir ses activités.

Mots-clés: diagnostic financier, ratios financiers, décision d'investissement, trésorerie du cycle d'investissement.

.

الفهـــــرس

العنـوان	رقم الصفحة
الشكر	**IV**
الملخص	**V**
الفهرس	**VI**
قائمة الجداول	**VIII**
قائمة الأشكال	**IX**
قائمة المختصرات	**X**
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري حول التشخيص المالي والقرار الاستثماري	**01**
تمهيد:	**02**
المبحث الأول : القرار الاستثماري	**03**
المطلب الأول: تعريف القرار الاستثماري وأنواعه	**03**
الفرع الأول: تعريف القرار الاستثماري	**03**
الفرع الثاني: أنواع القرارات الاستثمارية	**04**
المطلب الثاني : مراحل القرار الاستثماري	**05**
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الاستثماري	**06**
المبحث الثاني : التشخيص المالي	**07**
المطلب الأول : تعريف، أنواع ومقاييس التشخيص المالي	**07**
الفرع الأول: تعريف التشخيص المالي	**07**
الفرع الثاني: أنواع التشخيص المالي	**09**
الفرع الثالث: مقاييس التشخيص المالي	**10**
المطلب الثاني : أهمية، أهداف وخصائص التشخيص المالي	**10**
الفرع الأول: أهمية التشخيص المالي	**10**
الفرع الثاني: أهداف التشخيص المالي	**11**
الفرع الثالث: خصائص التشخيص المالي	**12**

المطلب الثالث : استعمالات ونتائج التشخيص المالي 12
الفرع الأول: استعمالات التشخيص المالي 12
الفرع الأول: نتائج التشخيص المالي 13
المبحث الثالث : الدراسات السابقة 13
المطلب الأول: عرض للدراسات السابقة 13
الفرع الأول: الدراسات باللغة الأجنبية 14
الفرع الثاني: الدراسات باللغة العربية 14
المطلب الثاني: موقع الدراسة من الدراسات السابقة 15
خلاصة الفصل : 17
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة سونطراك – حوض بركاوي – 18
تمهيد : 19
المبحث الأول : طريقة وأدوات الدراسة 20
المطلب الأول: طريقة الدراسة 20
الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة 20
الفرع الثاني: مصادر البيانات والمعلومات 22
الفرع الثالث: تحديد متغيرات الدراسة 22
المطلب الثاني: الأدواة والبرامج المعتمدة 22
المبحث الثاني : عرض، تحليل ومناقشة النتائج 23
المطلب الأول: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة 23
المطلب الثاني: تحليل تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار 39
خلاصة الفصل : 41
الخاتمة : 42
قائمة المراجع : 46
الملاحق : 49

قــائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1.2)	الميزانية الوظيفية المختصرة جانب الخصوم	23
(2.2)	الميزانية الوظيفية المختصرة جانب الأصول	23
(3.2)	تطور مؤشرات التوازن المالي خلال سنوات الدراسة	25
(4.2)	الميزانية الاقتصادية لسنوات الدراسة	28
(5.2)	تطور نسبة المردودية الاقتصادية Re	29
(6.2)	تطور نسبة المردودية المالية RCP	30
(7.2)	تطور نسبة أثر الرافعة المالية	30
(8.2)	القدرة على التمويل الذاتي	31
(9.2)	تطور عناصر الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول	32
(10.2)	تطور عناصر الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم	34
(11.2)	تطور أنواع رأس المال للمؤسسة خلال سنوات الدراسة	35
(12.2)	تطور نسب السيولة للمؤسسة خلال سنوات الدراسة	36
(13.2)	تطور معدلات الدوران لأصول للمؤسسة خلال سنوات الدراسة	37
(14.2)	تطور نسب التمويل للمؤسسة خلال سنوات الدراسة	38
(15.2)	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	39

قــائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1.1)	تحليل الوضعية المالية للمؤسسة	08
(2.1)	أدوات التشخيص المالي	09
(1.2)	تطور هيكل موارد الميزانية الوظيفية خلال سنوات الدراسة	24
(2.2)	تطور هيكل استخدامات الميزانية الوظيفية خلال سنوات الدراسة	24
(3.2)	تطور رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng خلال سنوات الدراسة	26
(4.2)	تطور الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng خلال سنوات الدراسة	27
(5.2)	تطور رصيد الخزينة الصافية TR خلال سنوات الدراسة	28
(6.2)	تمثيل لتطور نسب المردودية وأثر الرافعة المالية للمؤسسة	31
(7.2)	تطور هيكل عناصر الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول	33
(8.2)	تطور هيكل عناصر الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم	35
(9.2)	تمثيل لقيم المسحوبات والتحصيلات لخزينة الاستثمار	40

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة باللغة الفرنسية	الدلالة باللغة العربية
CP	**C**apitaux **p**ropres	الأموال الخاصة
ES	**E**mplois **S**tables	الإستخدامات المستقرة
RD	**R**essource **D**urables	الموارد الدائمة
Eexp	**E**mplois d'**exp**loitation	استخدامات الاستغلال
Ehexp	**E**mploi **h**ors **exp**loitation	استخدامات خارج الاستغلال
Rexp	**R**essource d'**exp**loitation	موارد الاستغلال
Rhexp	**R**essource **h**ors **exp**loitation	موارد خارج الاستغلال
FRng	**F**ond de **R**oulement **n**et **g**lobale	رأس المال العامل الصافي الإجمالي
BFRg	**B**esoin en **F**ond de **R**oulement **g**lobale	الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي
Tng	**T**résorerie **n**ette **g**lobale	الخزينة الصافية الإجمالية
RE	**R**ésultat d'**e**xploitation	نتيجة الإستغلال
Rnet	**R**ésultat **net**	النتيجة الصافية
CAF	**Ca**pacité d'auto **F**inancement	القدرة على التمويل الذاتي
IN	**I**nvestissement **net**	الإستثمارات الصافية
D	**D**ettes	الإستدانة
Rcp	**R**entabilité **f**inancière	المردودية المالية
Re	**R**entabilité **é**conomique	المردودية الإقتصادية
LF	**L**evier **F**inancière	الرافعة المالية

المقدمـــة

تعتبر المؤسسة في الوقت المعاصر، أهم وحدة أساسية لإنشاء وتكوين أي اقتصاد، بحيث نجدها تتأثر وتأثر بالمحيط الذي تستقر به، ولا يمكنها العيش بمعزل عن التغيرات والتطورات المتسارعة الحاصلة في المحيط، سواء كانت هذه التغيرات مباشرة أو غير مباشرة في تأثيرها على الحياة ونمو المؤسسة،ولهذا فإن للتغيرات مساهمة كبيرة في بروز مفاهيم اقتصادية بالنسبة للجانب التسييري،مما يفرض على مسيري المؤسسات بالتأقلم معها وأخذها بعين الاعتبار لتجديد وضع المؤسسة ضمن محيطها وبين منافسيها استنادًا إلى أساليب علمية مستخدمة في عملية اتخاذ القرارات وهذه القرارات تختلف حسب حجم ونشاطات المؤسسة ووظائفها، ولكننا نجد من أهمها القرارات التي تتعلق بالوظيفة المالية.

وبعد توسع أنشطة المؤسسة وتعقدها، أصبحت المؤسسة تواجه بعض المشاكل كالعجز في تمويل استثماراتها،مما أدى بها البحث على استراتيجيات تضمن التحكم في تسيير استثماراتها، واستعمال أمثل للموارد المالية بطريقة عقلانية وما يحقق مردودية عالية.

لهذا يوجد ما يسمى بالتشخيص المالي، الذي يساعد على تشخيص وضعية المؤسسات من خلال تحليل القوائم المالية

كما تعتبر عملية اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة، بالشيء الصعب بحيث لا يمكن إعطاء قرار استثماري كامل وصائب، بدون التشخيص المالي فهو يعتبر المساعد الأهم بالنسبة لمتخذي القرارات، من خلال أدواته المستخدمة في إعطاء الوضعية الحقيقية للمؤسسة، ومن هذا تشكل البيانات المالية، الاطار الملائم لإجراء عملية التشخيص على اعتبار أن كل اختلاف في وضعية المؤسسة، سوف يظهر من خلال بعض المؤشرات المالية.

ومما تقدم تظهر ملامح لتساؤل جوهري يكمن فيما يلي:

الاشكالية الرئيسة:

- **إلى أي مدى يساهم التشخيص المالي في إتخاذ القرار الاستثماري لمؤسسة سونطراك حوض بركاوي ؟**

يمكن تقسيم الإشكالية العامة إلى الإشكاليات الفرعية التالية:

- هل التشخيص المالي وسيلة أساسية في تحليل الوضع المالي للمؤسسة ؟
- ما مدى تاثير اختيار البديل الاستثماري على القرار الاستثماري ؟
- كيف يمكن لمتخذي القرارات الاستثمارية الاستفادة من التشخيص المالي ؟.

- **الفرضيات**: للإجابة على إشكالية الموضوع نعتمد على الفرضيات التالية:

✓ التشخيص المالي وسيلة تحليل للوضع المالي باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية حيث يفيد في اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة؛

✓ القرار الاستثمار هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري؛

✓ يستفيد متخذي القرار الاستثماري من نتائج التشخيص المالي بالاعتماد على النسب المالية.

- **أسباب اختيار الموضوع**:

تم اختيار الموضوع بناء على جملة من الاعتبارات منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي:

العوامل الذاتية:

- محاولة الإحاطة والتمكن في مقياس التسيير المالي؛
- الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع الجديدة للاستفادة منها في الحياة العملية؛
- إمكانية مواصلة البحث في هذا الموضوع.

العوامل الموضوعية:

- محاولة إعطاء دراسة جديدة تساهم في توضيح أهمية التشخيص المالي في اتخاذ القرار الاستثمار خاصة في الشركات البترولية؛
- نقص الدراسات المعدة من طرف الطلبة في هذا المجال.

- **أهمية الدراسة**:

ترجع أهمية الدراسة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وهذا بالاعتماد على أدوات التحليل المالي، حيث تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة بصفة عامة، والمسيرين بصفة خاصة، وذلك بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة مما يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة في الأوقات المناسبة.

- **أهداف الدراسة**:

✓ التعرف على أهمية التشخيص المالي والأساليب المستخدمة؛

✓ توضيح كيفية يتم تحديد قرار الاستثمار عن طريق نتائج التشخيص المالي؛

✓ التعرف على كفاءة التشخيص المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان.

- **حدود الدراسة:**

الحدود المكانية: تناولنا موضوع هذا البحث على المستوى المحلي في مؤسسة إقتصادية لولاية ورقلة، وهي مؤسسة سوناتراك حوض بركاوي.

الحدود الزمنية: اعتمدنا في هذه الدراسة على الوثائق المالية لمؤسسة سوناتراك حوض بركاوي خلال الفترة (2014 – 2017) على مدى أربع سنوات.

منهج الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة المتبناة في البداية وتساؤلاتها واثبات أو نفي فرضيات الموضوع، فإننا اتبعنا منهج دراسة الحالة الموافق للدراسة النظرية من خلال دراسة التعريفات المختلفة لمصطلح القرار الاستثماري والتشخيص المالي وكذا أهم الدراسات ذات الصلة بالموضوع لنتمكن من خلالها بتدعيم الأسس النظرية ، أما بالنسبة لجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة الذي يوافق طبيعة موضوع البحث.

ومن حيث الأدوات المستخدمة فتمثلت في مجموعة من المراجع والكتب والمذكرات والمقالات...وكذا استخدام بعض البرامج.

صعوبات البحث :

واجهنا خلال البحث عدة صعوبات نذكر منها:

- قلة الدراسات السابقة التي ربطت بين متغيري الدراسة بشكل مباشر ؛
- صعوبة تبويب المعلومات وملئ البيانات واستخراج المؤشرات لعينة الدراسة.

هيكل الدراسة:

تبعا للأهداف المرجوة من الدراسة، ولمعالجة الاشكالية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم البحث إلى فصلين تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة تضمنت تلخيص عام للموضوع، وعرض للنتائج التي توصلنا إليها في والأخير قدمنا التوصيات التي رأينا أنها ضرورية بناء على النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول تحت عنوان الإيطار النظري والتطبيقي للتشخيص المالي والقرار الاستثماري خصص هذا الفصل للمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتشخيص المالي والقرار الاستثماري من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث،المبحث الأول يظم الايطار النظري للقرار الاستثماري أما المبحث الثاني فيتعلق بالأسس النظرية للتشخيص المالي وبالنسبة للمبحث الثالث فيتعلق بالدراسات السابقة للموضوع ومقارنة الدراسات السابقة بالدراسات الحالية.

الفصل الثاني فهو بعنوان دراسة حالة مؤسسة سونطراك حوض بركاوي يدرس اتخاذ القرار الاستثماري من خلال استخدام مؤشرات التشخيص المالي حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين الأول طريقة وأدوات الدراسة والثاني عرض النتائج المتوصل إليها ومناقشة النتائج والفرضيات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتشخيص المالي والقرار الاستثماري

تمهيـــد :

قبل قيام المسير باتخاذ أي قرار يحتاج إلى دراسة تمهيدية تتمثل في تشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة، من خلال القوائم المالية التي تتضمن كم هائل من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية ويتم تحليها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة، لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن آداء المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، ثم تفسير نتائج التشخيص لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية،ويعتبر التشخيص المالي ذو أهمية كبيرة لدى الكثير من مستعمليه، لما يقدمه من معلومات ذات دلالة هامة في ترشيد قراراتهم الإدارية.

ومن هذا المنطلق نحاول من خلال هذا الفصل توضيح مفاهيم أساسية حول القرار الاستثماري، كما يهدف إلى التطرق إلى مفهوم ،أهداف وخصائص التشخيص المالي، وتسعى أيضا لتقديم بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع لمعرفة أهدافها وطريقة معطياتها وأهم النتائج التي توصلت إليها.

المبحث الأول: القرار الاستثماري

قررا الاستثمار ذو أهمية بالغة في الوقت الحاضر، مما يؤدي بالمؤسسة إلى تحصيل العائد من خلال استثمار مبلغ معين مما يتسم بالقدرة على حسن التصرف في الموارد المتاحة . ويستلزم قرار اتخاذ الاستثمار ضرورة لتحديد مجموعة المقترحات الاستثمارية البديلة ثم المفاضلة بينها لاختيار أفضلها، وعليه سنحاول في هذا المبحث دراسة وتقديم تعريفات للقرار الاستثماري ومراحله والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول : تعريف القرار الاستثماري وأنواعه

الفرع الأول: تعريف القرار الاستثماري

قبل تعريفنا للقرار الاستثماري، يمكن أن نتطرق أولا إلى تعريف عملية إتخاذ القرارات وكذا تعريف الاستثمار، حيث نجد العديد من المفاهيم لعملية إتخاذ القرارات التي تناولها العديد من المؤلفين لا تختلف في مغزاها ومنه سنورد فيما يلي مجموعة من التعاريف :

1 –إتخاذ القرار هو إختيار أفضل البدائل المتاحة، بعد القيام بدراسة مستفيضة للنتائج المتوقعة من كل بديل، وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة .[1]

2 –كما تعرف عملية إتخاذ القرار decision Making process على أنها العملية المرنة لاختيار البديل المناسب بعد القيام بدراسة كافة جوانب المشكلة ذات العلاقة وضمن ما هو متوفر من المعلومات مراعيا الفترة الزمنية والكلفة المحددتين للوصول إلى الحد الأعلى من المنفعة المتوقعة لتحقيق الهدف المطلوب. [2] وهي عملية إختيار بديل من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة[3]

أما الاستثمار فيمكن تعريفه على أنه " التوظيف أو الاستخدام الأمثل لرأس المال ". وهو "تخلي الفرد عن أموال يمتلكها في لحظة زمنية معينة، بهدف الحصول عل الدخل على تدفقات مالية مستقبلية، تعوضه القيمة الحالية المستثمرة، بالإضافة إلى النقص المتوقع بقيمتها الشرائية نتيجة التضخم، مع توفير عائد معقول تعويضا لتحمله عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق تلك التدفقات ." [4] وهو مجموع الممتلكات والقيم الدائنة المادية والمعنوية المنشاة أو المشترات من طرف المؤسسة، الهدف ليس بيعها أو تحويلها ولكن إستعمالها كوسائل دائمة الاستغلال بحسب العمر الانتاجي لها.[5]

---

[1] علي خاف حجاحجة، **اتخاذ القرارت الادارية** ، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان 2016، ص 21.

[2] عدنان عواد الشوابكة، **دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الادارية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 228.

[3] السلام أبو قحف، **أساسيات التنظيم والإدارة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ، مصر، 2003، ص 132.

[4] اوراغ خولة ،**مساهمة التحليل المالي للميزانية في اخاذ القرارات المالية**، المرجع السابق ، ص 62.

[5] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمارات وأثره على التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2012، ص 18.

لعل من أهم وأخطر القرارات هي قرارات الاستثمار، لارتباطها بحالة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية الداخلة كعوائد متتابعة الحدوث، أما أهميته فتكمل في استغلال الموارد والمصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة . ومنه يمكن تعريف القرار الاستثماري على أنه: "هو قرار يؤدي إلى تكاليف ثابتة إضافية وبمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع فيه حيث يتوقع تحقيق أرباح مستقبلية ولا كنها مؤكدة الحدوث" .[1]

كما يعرف على أنه "هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بديلين عل الأقل فأكثر، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار[2].

ويشير مصطلح قرار الاستثمار بصفة عامة إلى قرار تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة.[3]

تعريف استنتاجي : هو التضحية بمجموعة من النفقات الاستثمارية المخططة بهدف الحصول على مجموعة متوقعة أكبر من التدفقات النقدية والتي تتميز بوجه عام بأنها غير مؤكدة خلال فترات زمنية مختلفة في المستقبل.

الفرع الثاني :أنواع القرارات الاستثمارية

يمكن تقسيم القرارات الاستثمارية إلى ما يلي: [4]

- قرارات تحديد أولويات الاستثمار : ويتم اتخاذ القرار في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة ومن ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار طبقا للأولويات التي يحددها،واهتمامات كل مرحلة.
- قرارات قبول أو رفض الاستثمار :وفي هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل وا حد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمارها، وهذا القرار يجعل فرص الاختيار محدودة جدا وهو يختلف عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود فرص وبدائل وكانت المشكلة هي اتخاذ القرار بعد وضع أولويات، أما في هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الاستثماري الذي اكتمل وتمت له دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ وهنا يصبح مجال الاختيار أضيق من قرارات تحديد الأولويات.
- قرارات الاستثمار المانعة تبادليا : وفي هذهالقرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن المستثمر من اختيار نشاط آخر، فالنشاط يمنع تبادل النشاط الآخر

[1] حفصة زيرار، **دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري**، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قصدي مرباح ورقلة ،الجزائر، 2013، ص 8.

[2] اوراغ خولة ،**مساهمة التحليل المالي للميزانية في تاخاذ القرارات المالية**، المرجع السابق ،ص 66.

[3] امين السيد احمد لطيفي ،**تقييم المشروعات باستخدام مونت كارلو للمحاكات** ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر،ص 21.

[4] خلايفية محمد ،**اهمية التحليل المالي ودوره في ابراز القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ليسانس ،منشورة ،جامعة الوادي ،2014،ص:52-53.

فإذا تم اخيار الاستثمار في مشروع صناعي فإن ذلك يمنع الدخول في مشروع فلاحي وإذا تم اختيار مشروع للسوق المحلي فإن الدخول في مشروع تصديري في نفس الوقت وهنا نتحكم في تلك العملية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة فإننا عندما نختار بديل في نشاط معين نضحي في نفس الوقت ببديل آخر في نشاط آخر.

- القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد : حيث يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطرة أو تقترب من الصفر ومن ثم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري بسهولة حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة ولديه دراية تامة بالمستقبل ونتائجه وهو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلا فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائما مسحوبة بدرجة معينة من المخاطر، ولذلك توجد القرارات التي يتم في إطارها اتخاذ معظم القرارت الاستثمارية في الواقع وخاصة تلك القرارات التي تتجه تنازليا أي تبتعد عن 100 بالمائة وكلما ابتعدت كانت قابليتها للتحقيق أكثر فيما يتعلق بالمشروع الاستثماري في مثل تلك الحالات لأنها توفر الكثير من المعلومات.
- القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والتحليل الكمي :حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي فقط وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي وهي أيضا قليلة الحدوث ولكن الواقع العلمي يغلب على القرارات الاستثمارية فيه الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا.

المطلب الثاني : مراحل القرار الاستثماري

يمر القرار الاستثماري بثلاث مراحل أساسية لكن هناك خطوة تسبق المرحلة الأولى وهي وجود فكرة استثمارية قد تكون خاطئة وبالتالي يقضي عليها في مهدها وقد تكون فكرة مقبولة لا تعرض أصلا اتجاهات ورغبات المؤسسة عندئذ تتبلور هذه الفكرة في شكل اقتراح أو مشروع قابل للمناقشة والفحص.[1]

المرحلة الأولى : تختص هذه المرحلة بدراسة الاقتراحات المتنافسة بغرض تحديد البدائل الاستثمارية على مستوى الادارة أو القسم، بحيث يقوم المدير بتحليل كل من العائد والمخاطرة المرتبطة بكل بديل وذلك بمقارنة العائد الناتج عن الاستثمار بالعوائد التي يمكن الحصول عليها من الاستثمارات الأخرى.

المرحلة الثانية : تختص بفحص وتحليل الاقتراحات المعروضة من الادارات وهي تتم عادة على مستوى الادارة العليا حيث في هذه المرحلة ترتب الاقتراحات طبقا لأسبقيتها في التفضيل.

في هذه الحالة يبرز دور المؤسسة في توفير الأموال لتنفيذ بعض الاقتراحات المعروضة أو تركها في حالة عدم القدرة على تمويلها أو اللجوء إلى مصادر خارجية بمعدل تكلفة مناسب للمؤسسة، وقد يترتب على ذلك تأجيل أو رفض إقتراح استثماري سبق قبوله على مستوى الادارة العليا، وذلك بسبب عدم التناسب ما بين تكلفة الحصول على الأموال الاضافية مع المعدل المستخدم في المؤسسة.

[1] عبد الغفار حنيفي ، **اساسيات التمويل والإدارة المالية** ،دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية ،ص 253-255.

المرحلة الثالثة : وهي المرحلة التي يتم فيها تقدير التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة على تنفيذ الاقتراح الاستثماري ويتوقف نجاح المشروع على النتائج المحققة في المستقبل أو المتوقعة منه مقارنة بالإنفاق المبدئي.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار الاستثمار

توجد العديد من العوامل المؤثرة على القرار الاستثماري للمشروع من الضروري أخذها في الاعتبار ضمن تصميم سياسة الاستثمار واتخاذ القرار بزيادة الاستثمار من عدمه فيما يعرف بدراسة دالة الاستثمار وأهم هذه العوامل : [1]

- الكفاية الحدية للاستثمار : وهو سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لصافي العائد المتوقع من البديل(المشروع) الاستثماري مساوياً تماما لتكلفة الاستثمار المبدئي، وذلك خلال العمر الافتراضي للبديل الاستثماري الذي تحسب الكفاية الحدية للاستثمار فيه، وإذا لم نكن بصدد دراسة الكفاية الحدية للاستثمار بالتفصيل فيمكن الاشارة فقط إلى أن هناك علاقة عكسية بين حجم الاستثمار والكفاية الحدية للاستثمار وسعر الفائدة، لأن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمار ومن ثم انخفاض من حجم الاستثمار .
- سعر الفائدة :حيث أن سعر الفائدة على الافتراض يؤدي إلى اقبال المشروع على المزيد من الاستثمار وارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى حدوث العكس، أي إتجاه المشروع إلى تخفي الاستثمار مع ثبات العوامل الأخرى وهنا تجدر الاشارة إلى أن سعر الفائدة قد لا يكون العامل الحاسم في تغيير الاستثمار على مستوى المشروع ، لأن هناك عوامل أخرى مثل الأرباح، حجم المبيعات، الدخل ....إلخ.
- سعر الخصم : ولأن سعر الخصم يتحدد في ضوء تغيرات سعر الفائدة وتغيرات قيمة النقود فان سعر ف إن سعر الخصم له نفس تأثير سعر الفائدة على حجم الاستثمار في المشروع ، والعلاقة العكسية لأنه في سعر الخصم يزداد الاستثمار والعكس صحيح مع العناصر الأخرى.
- حوافز الاستثمار :فكلما زادت الحوافز التي تعطيها الحكومة للاستثمار في بعض المجالات زاد الاستثمار في هذا المجال والتوسع فيه والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى.
- مدى توافر مصادر التمويل : فكلما توافرت مصادر التمويل سواء الذاتية أو الخارجية، كلما زاد الاتجاه للمزيد من الاستثمار والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى.
- حالة التفاؤل والتشاؤم لدى متخذ قرار الاستثمار :فإذا كان صانع قرار الاستثمار في حالة تفاؤل زاد في حجم الإستثمار، وكلما كان في حالة تشاؤم انخفض في الاستثمار والتفاؤل والتشاؤم فهذا يتعلق بالتوقعات المستقبلية [2]

[1] خلايفية محمد، المرجع السابق، ص255

[2] خلايفية محمد، المرجع السابق، ص 56-57.

المبحث الثاني : التشخيص المالي

يعتبر موضوع التشخيص المالي، أحد المواضيع المهمة في حقل الادارة المالية والمحاسبة، إذ من خلاله يمكن لإدارة المؤسسة تشخيص نقاط القوة والضعف في بيئتها الداخلية، وتقويم قراراتها التمويلية والاستثمارية، والهدف منه إظهار كل التغييرات، التي تطرأ على الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الاجراءات الصحيحة، اللازمة وأهميته الكبيرة بالنسبة للأطراف المستفيدة منه، وعليه سنحاول في هذا المبحث دراسة وتقديم الإطار النظري للتشخيص المالي.

المطلب الأول: تعريف، أنواع ومقاييس التشخيص المالي

الفرع الاول : تعريف التشخيص المالي

قبل قيام المسير المالي باتخاذ أي قرار يحتاج إلى دراسة تمهيدية تمثل في تشخيص للمشاكل أو الحالة، وذلك بتحليل الوضعية المالية إلى مكوناتها الاساسية ومن ثم استنباط جوانب القوة والضعف التي تصف هذه الوضعية. وبعدما تعرفنا في المبحث الثاني على القرار المالي نتعرف في هذا المبحث على مفاهيم التشخيص المالي وأهميته أو فيما تتمثل أهادفة واستعمالاته .

قبل التعرف على مفهوم التشخيص المالي لابد أن نتطرق إلى مفهوم التشخيص :[1]

1.حسب G.BROWN: فإن لفظ التشخيص هو خاص بالطِّب، لكن في الصناعة هو " أن نقوم بتحليل المؤسّسة بهدف تحديد وإستخراج نقاط الضّعف ".

2.حسب Fh.LORINO: " التشخيص يمثل القدرة على التحليل والفهم للأداء، وعلى العموم هو تحديد لركائز الأداء الأكثر فعّالية" .

حسب C.BOTTIN:"التشخيص هو طريقة معينة ومحددة للوصول إلى المعرفة ... التي تحدّد حالة المنظمة وتساهم في تحديد أهداف نشاطاتها ".

سنتعرف على مجموعة من مفاهيم التشخيص المالي من خلال مجموعة من الباحثين :

*يرى "لوفاي الدو "Levey Aldo : التشخيص المالي هو النتيجة التطبيقية للتحليل المالي،وهو الوصول إلى الخطوة التي تؤدي إلى التفكير في تحقيق التوازنات المالية والتساؤل عن بعض المشاكل المالية والتنبؤ بالمردودية والخطر المنتظر .[2]

---

[1] بن حمو عصمت محمّد ، **طرق ومحددات تقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل استراتيجية الخوصصة** ،اطروحة دكتوراه ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان، 2015.2016 ص 12.

[2] Levey Aldo, **Management Financière de 'lentreprise**, édition economica,France, 1993,p 446.

*يرى"مارتان لاين "Martin Alain : التشخيص المالي على أنه مجموعة التقنيات والطرق التي تسمح بالبحث في إمكانية وكيفية تأمين وحفاظ المؤسسة على توازن هيكلها المالي على المدى القصير، المتوسط والطويل، وكذا توفير قاعدة معلومات لبناء تصور مستقبلي.[1]

*يرى " مبارك لسلوس ": أن التشخيص المالي يعتبر تقييما للحالة المالية لفترة زمنية معينة من خلال نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية من السياسة المتبعة باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، لذا فهو مهمة من مهام المسير ويعتبر الركيزة التي يعتمد عليها في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية .[2]

كما يرى "J .C Mathe ":أن التشخيص المالي يسمح بالحكم على الوضعية الحالية والفعالية المالية موضحا ذلك في الشكل التالي:[3]

شكل رقم (1.1)يوضح تحليل الوضعية الحالية والفعالية المالية للمؤسسة

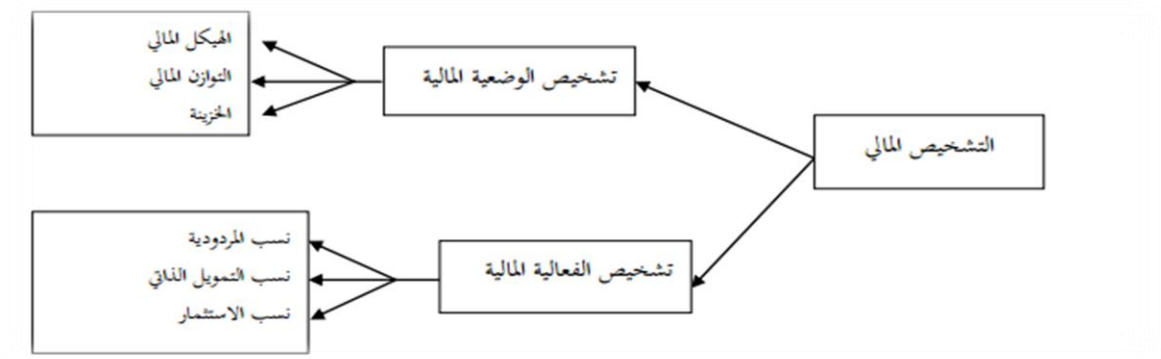

La source : J.C Mathe, **Diagnostic et dynamique de l'entreprise**, éditions contables malesherbes, paris 1991 p 67

كما أن التشخيص المالي هو عملية تحليل للوضع المالي باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية .[4]

وتتمثل الأدوات في الشكل الموالي :

[1] Martin Alain, **LeDiagnostic d'entpreise :methods et process us,** edition économica, p 25.

[2] مبارك لسلوس ،**التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجزائرية ، 2004,ص 15.

[3] : J.C Mathe , **Diagnositic et dynamique de l'entreprise** , étidions contables malesherbes , paris 1991 p 67.

[4] الياس بن ساسي، يوسف قريشي ، **التسيير الدالي الادارة المالية** ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر، 2011، ص 65.

الشكل رقم (2.1): أدوات التشخيص المالي

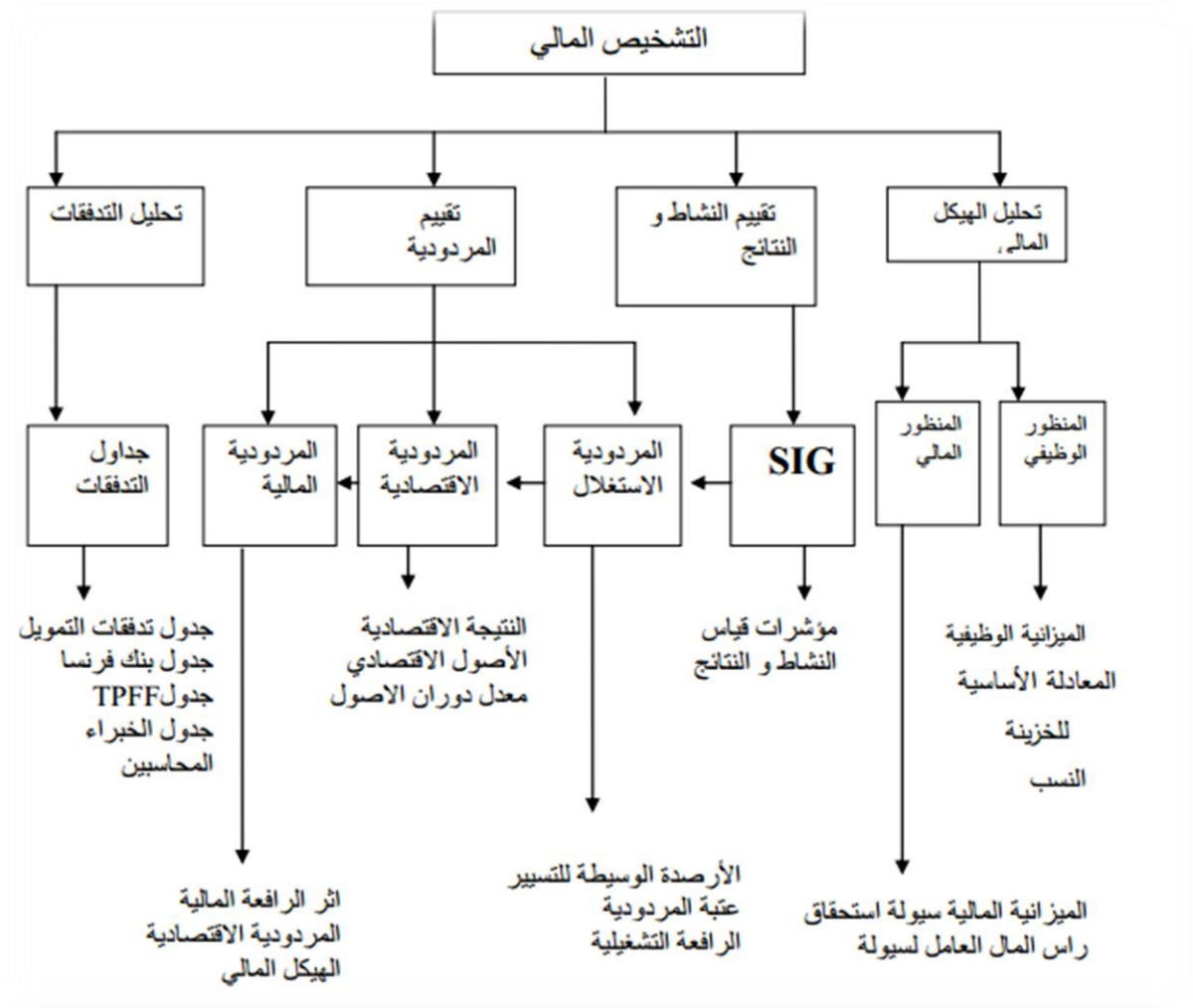

المصدر : الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير الدالي الادارة المالية**، الطبعة الثانية ،دار وائل للنشر، 2011، ص 71.

تعريف استنتاجي :هو عملية يقوم بها المسير المالي من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة واكتشاف نقاط القوة والضعف وكذى السياسة المالية المتبعة

الفرع الثاني : أنواع التشخيص المالي[1]

- **التشخيص الداخلي** : وهو عملية تشخيص وتحليل نقاط والضعف الداخلية للمؤسسة، حيث أن هذا التشخيص موضوع من قبل المؤسسة نفسها، الهدف منه هو الكشف عن مواطن القوة والضعف وكذا تزويد المسيرين بالمعلومات التي على أساسها يتم أخذ القرارات المناسبة .

[1] ميسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة** ،دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر ،2010، ص 69.

- **التشخيص الخارجي** : وهو عملية تحديد الامكانيات التي بحوزة المؤسسة وفما يخص السوق التي تتعامل معه أو العوائق التي تمنعها من مواصلة سير نموها،ويركز هذا التشخيص على دراسة قطاع نشاط المؤسسة من جهة ودراسة الفرص وتهديدات الممكن مواجهتها من جهة أخرى.

الفرع الثالث : مقاييس التشخيص المالي

إن التشخيص المالي أربع مقاييس وهي :[1]

. المردودية: تمثل المردودية رهان بقاء المؤسسة، ولهذا يجب تقدير المستوى والتطور لكل من المردودية الاقتصادية والمردودية المالية .

. القدرة على الوفاء : وهي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أقرب وقت وعادة ما تقيم بعدة مؤشرات مثل :

نسبة القيم القابلة للتحقيق والجاهزة بالنسبة للديون القصيرة لأجل، التي تسمح بتقدير السيولة الحالية أو الأموال الدائمة مطروحا منها الأصول الثابتة والذي يعطي أكثر هيكلية للقدرة على الوفاء ويسمح بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص المرتبطة بعملية النشاط .

. الاستدانة : يسمح هذا المقياس بتقييم الاستقلالية المالية من خلال النسبة التالية :

نسبة الاستدانة = مجموع الديون / الأمول

. **المرونة** : تعتمد المؤسسة لمواجهة التهديدات والأخطار الغير محتملة و اغتنام الفرص على قدرتها في تحرير وتعبئة الموارد المالية، وبالتالي فإنها في حاجة إلى تقييم مرونتها،هذه الاخيرة هي في نفس الوقت متعلقة بمدى اتساع المديونية والمحافظة على السيولة النقدية.

المطلب الثاني : أهمية، أهداف وخصائص التشخيص المالي

الفرع الأول: أهمية التشخيص المالي

إن تعدد الاشارات التي تعبر عن وجود خلل في العوامل الداخلية والخارجية تؤدي بالمسيرين إلى التشخيص بهدف تحديد نوع الخلل وسببه، ومنه إتباع مجموعة من الاجراءات التي تأخذ بعين الاعتبار وبشكل معمق العناصر التي ظهرت من خلال التشخيص والتدابير المتخذة لمواجهة نقاط الضعف و توسيع نقاط القوة.

ومنه تظهر أهمية التشخيص المالي في النقاط التالية :[2]

[1] بقة الشريف ود ومي سمراء ، **دور التشخيص المالي في تحقيق تنافسية المؤسسة الجزائرية** ، الملتقى الوطني حول : التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية ايام 22-23 ماي 2012 المركز الجامعي سوق اهراس ،ص 7.

[2]. ميلود برني ،نفس المرجع السابق ،ص 11

- ✓ يعتبر التشخيص المالي تقييما للحالة المالية للمؤسسة لفترة زمنية معينة من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب السلبية والإيجابية من السياسة المتبعة باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها،كما يعتبر التشخيص المالي مهمة من مهام المسير وركيزة يستند عليها في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية؛
- ✓ إن عملية التشخيص المالي لا تتوقف عند اكتشاف نقاط القوة والضعف، بل البحث عن أصل الاسباب وتقديم الحلول والإجراءات التي تحد من الصعوبات ونقاط الضعف؛
- ✓ مساعدة الأطراف المستفيدة منه في الوصول إلى الإجابة عن كل الأسئلة التي يطرحونها كل حسب موقعه بالنسبة للمؤسسة والتعرف على الوضعيات الواجب المحافظة عليها ، والوضعيات الواجب تغييرها أو تحسينها وهذا من أجل بناء أهدافها واستراتجياتها المستقبلية؛
- ✓ وضع سياسة التطوير ومساعدة المسيرين في وجود تسيير عالٍ للمؤسسة، من خلال اتخاذ القرارات التي تساهم في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

الفرع الثاني: أهداف التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي إلى إجراء فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسات الاقتصادية في دورة أو عدة دورات من نشاطها، والدراسة المواصلة للبيانات المالية من أجل فهم مدلولاتها ومحاولة تفسير اللأسباب التي أدت إلى ظهورها بذلك الحجم،وهذا قد يساعد على اكتشاف مواطن القوة والضعف للسياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة الاقتصادية.

ولعل أهم أهداف التشخيص المالي ما يلي:[1]

1. النمو : ويتمحور هذا الهدف في أن تحقق نمو ما في المؤسسة أو المنظمة وما مقدار مستوى هذا النمو،إضافة إلى التركيز على أن كان هذا النمو قد تجاوز معدل قدرة المؤسسة المتوقع أم لا.
2. المردودية : ونقصد بالمردودية هنا حيث نجد المردودية الاقتصادية والتي تشمل فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي ومدى قدرتها على تجنب في توظيف هذه الأموال، كذا المردودية المالية والتي تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات، ونعني هنا بالعائد المالي، تلك الفوائض النقدية المترتبة من عملية الاستثمار.
3. التوازن : ونعني بالتوازن هنا قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن في هيكلها المالي على المدى القصير "دورة الإستغلال وكذا على المدى الطويل "دورة الاستثمار ".
4. المخاطر:يعتبر هدف التشخيص المالي حول معرفة المخاطر التي تترض لها المؤسسة وكيف يمكن لهذه المخاطر أن تؤدي إلى الإفلاس.

[1] عبدالله غالد و عبد الحق رايس ،**دراسة نظرية لأهداف التشخيص الدالي – النمو ،الدردودية ،التوازن الدخاطر في بنوك التجارية** ، ملتقى الوطني حول: التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية يومي 22- 23 ماي 2012 كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،المركز الجامعي سوق اهراس ،ص 02.

وهناك أهداف أخرى للتشخيص المالي نذكر منها :[1]

- اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص توزيع النتائج أو رفع رأس المال أو توسيع الشركة ...الخ؛
- اتخاذ المتغيرات المحورية للمؤسسة وما يحيطها، وكيفية تفاعلها ببعضها البعض،وكذلك إستنتاج خلاصة بتعبير آخر درجة المحاسبة الموجودة فيه أي:

_ طاقات وموارد المنظمة (نقاط الضعف والقوة)؛

_ فرص وتهديدات المؤسسة؛

_ ثقافة مسيري المؤسسة.

الفرع الثالث: خصائص التشخيص المالي

يتميز التشخيص المالي ببعض الخصائص يكن أن نذكر أهمها فيما يلي:[2]

- تحليل المعلومات بدقة؛
- التفسير الجيد للأسباب والنتائج المتوصل إليها؛
- التعرف على مختلف حالات المؤسسة؛
- هو تشخيص البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة؛
- هو أحد المهام الادارية الهامة في المؤسسة لتحدد الانحرافات والتدخل لعلاجها هو عملية مستمرة تهدف إلى القيام بالعمل والنشاط بشكل صحيح؛

المطلب الثالث: استعمالات ونتائج التشخيص المالي

الفرع الأول: استعمالات التشخيص المالي

يقوم التشخيص المالي على أساس منهجية محكمة تتماشى مع طبيعة الاختلالات وحجمها وذلك حسب نظرة المشخص وملاحظاته، وعليه فإن له استعمالات مختلفة والذي يتخذ أشكالا عديدة.

وعليه فإدارة المؤسسة تسعى إلى معرفة تحسين المؤسسة في الوقت الذي تنتمي إليه بمقارنة التركيبة المالية لمؤسسة ما مع منافسيها، كما أن التحليل الدقيق للثقل النسبي للتكاليف يعمل على اكتشاف أسباب نجاح المنافسين من جميع النواحي والسياسات، سواءً

[1] نصرات عبد الوهاب و آخرون ،**تقييم الاداء المالي للمؤسسة الإقتصادية باستخدام أدوات التشخبص المالي** ،مذكرة ليسانس،تخصص مالية مؤسسة ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية ، جامعة الوادي ،سنة 2012 /2013 ص 40.

[2] وفاء عتوسي نفس المرجع السابق ،ص 60.

كانت سياسية استثمارية تسويقية انتاجية ... إلخ.أما الاطارات (تجاري أو مالي)فقد تسعى إلى تحليل وتقييم المؤسسة ككل ويرى _زياد رمضان _في كتابه " أساسيات التحليل المالي في المنشآت التجارية " أنه يستعمل كوسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المؤسسة المختلفة ومفردات أصولها وأيضا خصومها. ويكون استعمال التشخيص المالي لدراسة وتقييم الفصل الذي قد تتعرض له المؤسسة خلال دورة استغلالها لأن يستعمله المصرفي قصد التعرف على امكانية سداد المؤسسة للقرض عند حلول موعد الاستحقاق. وأن يستعمله من أجل المقارنة بين النتائج والطاقات المستخدمة بصفته يهتم بالمردودية والربح.[1]

الفرع الثاني: نتائج التشخيص المالي

أكيد أن الهدف من التشخيص المالي هو الوصول إلى نتائج مرضية وسريعة وأهم هذه النتائج:[2]

1) نتائج التشخيص المالي الخارجي : يسمح ب:
- ✓ توفير المعلومات عن النتائج المالية المحصلة ؛
- ✓ تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة؛
- ✓ تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشتركين؛
- ✓ تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية؛
- ✓ تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.

2) نتائج التشخيص المالي الداخلي : لاتخاذ القرارات والأحكام التالية :
- ✓ الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل بمقارنتها بالفترة السابقة؛
- ✓ تقدير المركز المالي للمؤسسة؛
- ✓ تحديد الأخطار (الخطر المالي أو خطر الاستغلال)؛
- ✓ اتخاذ القرارات الاستراتيجية لمستقبل المؤسسة (قرارات التمويل،قرارات الاستثمار،قرارات توزيع الارباح ... إلخ).

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بالموضوع وتتقاطع معه في بعض النقاط، وعليه فضلنا التنويع فيها قصد الإحاطة أكثر بموضوع بحثنا ومعرفة ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

المطلب الأول : عرض الدارسات السابقة

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى بعض الدراسات السابقة الأجنبية والعربية ذات الصلة بموضوع البحث وهذا حسب التاريخ.

[1] بن عيشي بشتَ و بن عيشي عمار، **أهمية التشخيص المالي في التنبؤ بال عثر المالي**،ملتقى الوطني حول التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية ايام 23.22 ماي 2012 المركز الجامعي سوق اهراس ،ص 03.

[2] عايد سيد خطاب ،**الادارة والتخطيط الاستراتيجي** ،ط1، دار الفكر العربي القاهرة ،1980، ص 27.

الفرع الأول: الدراسات باللغة الأجنبية

أولا: دراسة (Thair Kaddumi, 2016)[1]: أجريت الدراسة على عينة مكونة من عشرة (10) شركات صناعية مدرجة في بورصة عمان للفترة (2011–2015). حيث هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على تأثير فئات من النسب المالية المختلفة والمتمثلة في (حجم الإئتمان، سيولة الشركة، إستخدام الأصول، قدرة الربحية وأداء سوق الأسهم) على صنع القرار الاستثماري والممثل بسعر سهم السوق، وباستخدام نموذج الإنحدار، بينت نتائج الدراسة أن مؤشرات الربحية أظهرت تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا على قرار الاستثمار عند مستوى 5٪ للفترة (2011–2015)، حيث أنها تؤثر على القيمة السوقية للأسهم، وهذا يشير إلى أن المستثمرين يمكنهم الاعتماد على هذا المتغير لاتخاذ قرار بشأن الاستثمار في الأسهم أو لا، بينما كشفت مؤشرات إستخدام الائتمان والأصول تأثيرًا سلبيًا كبيرًا على قرار الاستثمار عند مستوى 10٪ ، في حين أن المؤشرات الأخرى ليس لها تأثير على قرار الاستثمار.

ثانيا:دراسة (Amina Haji Nkuhi, 2016)[2]: تهدف هذه الدراسة للتحقيق في دور البيانات المالية في قرار الاستثمار للشركات الصناعية، كانت أسئلة الدراسة هي فحص كيفية مساعدة المستثمرين الماليين في اتخاذ القرار إجراء تقييم لأداء شركة ما لاتخاذ قرارات الاستثمار، وتقييم الاستخدام الأساسي لمعلومات القوائم المالية. تم إجراء تحليل البيانات على أساس البيانات التي تم جمعها ، تحليل توضيحي باستخدام تم استخدام MS Excel و SPSS. استخدمت الدراسة عينة تمثيلية أخذت بعين الاعتبار الجنس والعمر والتعليم والتوازنات المهنية في مزومبي. تظهر النتائج أن البيانات المالية في غاية الأهمية في اتخاذ وصنع القرار الاستثماري.

الفرع الثاني : الدراسات باللغة العربية

أولا : دراسة (مويجي الياس2015)[3]: سعت هذه الدراسة إلى التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في المؤسسة الاقتصادية، وذلك للكشف عن العيوب والنقائص الموجودة في القرارات المتخذة، باعتماده على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية، إضافة لمنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن رأس المال العامل الدائم موجب أي تحقيق توازن مالي وهذا يدل على أن الأموال الدائمة مولت كليا الأصول الثابتة، وتوصلت هذه الدراسة أيضاً إلى ان نسبة الاستقلالية المالية مرتفعة وهذا ما يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا أي تعتمد على الأموال الخاصة بدلا من الديون .

ثانيا: دراسة (خلايفية محمد واخرون 2014)[4] : ركزت هذه الدراسة على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة ومركزها المالي، وكذا التعرف على أدوات التحليل المالي وكيفية اتخاذ القرار المالي في المؤسسة، وعليه إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التاريخي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي باستخدام أسلوب التحليل والمقارنة، وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها يجب على المؤسسة أن

[1] Thair Kaddumi, Financial Analysis and Investment Decision-Empirical Study on the Jordanian Stock Market 2011-2015, **International Journal of Economic Research** · April 2016.

[2] Amina Haji Nkuhi, **THE ROLE OF FINANCIAL STATEMENTS IN INVESTMENT DECISION MAKING A CASE OF TANGA PORT AUTHORITY**, A Dissertation Submitted in Partial/Fulfilment of the Requirements for Award of a Master of Business Administration of Mzumbe University, 2015.

[3] مويجي إلياس ،**دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماستر ، غ منشورة ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2014–2015.

[4] خلايفية محمد ، **أهمية التحليل المالي ودوره في ابزار القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ليسانس ، غ منشورة، جامعة الوادي ،2014/2013.

تحاول الزيادة في الاموال الدائمة ومحاولة التخفيض من أصولها الثابتة قرار (تمويلي واستثماري)، وأن رأس المال العامل سيولة كان سالبا ومذبذب خلال السنوات الثلاثة.

ثالثا : دراسة (بن عبد الله نعيمة 2015)[1]: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن نقاط القوة والضعف من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرار، والتعرف على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه، حيث اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي ، وتوصلت الباحثة إلى نتيجة مفادها، أن المؤسسة لا تتمتع بسيولة خلال سنوات الدراسة، وتعتمد كلية على الديون وهذا من الناحية المالية و الاقتصادية خطر جدا، بالإضافة إلى أن المؤسسة خلال سنوات الدراسة لم تعتمد بدرجة كبيرة على الاستثمار في الأصول الثابتة.

رابعا: دراسة (مُحَّد بن عمر 2015)[2]: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إذا كانت المؤسسة تعتبر المعلومات المالية ادارة لمعرفة وضعيتها المالية وترشيد قراراتها، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في الدراسة النظرية أما في الجانب التطبيقي فاستخدم منهج دراسة الحالة حيث توصل الباحث إلى أن المؤسسة تعتمد بدرجة كبيرة جدا على الاستثمار في الأصول المتداولة،كما أن ليس لها القدرة على الاستثمار بقدر أموالها الخاصة التي لا تغطي ولو جزء من ديونها فهي ملزمة على التقليل من الديون وخاصة القصيرة الأجل لاستغلالها في زيادة رأس المال العامل.

خامسا: دراسة (اوراغ خولة 2016)[3]: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز كيف يتم تحديد القرارات المالية عن طريق نتائج التحليل المالي لوضعية المؤسسة، وكذى التعرف على أهمية التحليل المالي والأساليب المستخدمة، واعتمدت الباحثة في دراستها على الاسلوب الوصفي في الجانب النظري وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد على الاسلوب التحليلي، وتوصلت إلى أن قيم الاستغلال للمؤسسة أقل من القيم الجاهزة، ورأس المال العامل سالب مما يدل على عدم تحقق توازن مالي خلال سنوات الدراسة، بالإضافة إلى اعتمادها على الديون الطويلة الأجل والقصيرة الأجل في تمويل نشاطها.

المطلب الثاني : موقع الدراسة من الدراسات السابقة

من خلال عرض لدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، يمكننا توضيح موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في النقاط التالية :

- ✓ ركزت معظم الدراسات على كيفية القيام ب تحليل مناسب وحساب مؤشرات ترشد إلى اتخاذ القرار الاستثماري، أما دراستنا الحالية إضافة إلى ذلك فقد حاولنا معرفة دور التشخيص المالي في إتخاذ القرار الاستثماري للمؤسسة الاقتصادية أي ربط القرار الاستثماري بمتغير آخر وهو التشخيص المالي.

[1] بن عبد الله نعيمة، **دور الاداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر ، غ منشورة ،جامعة اكلي محند ولحاج ، 2015/2014.

[2] مُحَّد بن عمر، **دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماستر، غ منشورة،جامعة الشهيد حمى لخضر بالوادي، 2015/2014.

[3] اوراغ خولة ،**مساهمة التحليل المالي للميزانية في تاخاذ القرارات المالية** ، مذكرة ماستر ،منشورة ،جامعة مُحَّد خيضر ، بسكرة ،2015-2016.

- ✓ لمعرفة العلاقة بين التشخيص المالي والقرار الاستثماري تم الاعتماد على مؤسسة واحدة فقط، وهو الأمر الذي ينطبق على كل الدراسات، ما عدى دراسة الباحث Thair Kaddumi الذي أجرى دراسته على عينة من المؤسسات .

خلاصة الفصل :

لقد سلطنا الضوء من خلال هذا الفصل على الأدبيات النظرية فتم التطرق لمجموعة من المفاهيم المتعلقة بالتشخيص المالي والقرار الاستثماري، وكذا أنواعه، أهدافه وخصائصه، ويمكن تلخيص أهم النقاط التي تم التوصل إليها من خلال هذا المبحث فيما يلي:

- القرار الاستثماري هو تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة ؛
- التشخيص المالي ماهو إلا عملية تحليل للوضع المالي باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية؛
- هناك نوعين من التشخيص المالي في المؤسسة:تشخيص داخلي وتشخيص خارجي؛
- من نتائج التشخيص الخارجي تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية ، أما بالنسبة للتشخيص الداخلي فيسمح بتقدير المركز المالي للمؤسسة؛

أما المبحث الثاني فخصص للدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، حيث تم من خلاله استعراض لأهم جوانب هذه الدراسات والمتمثلة في الهدف من الدراسة، طريقة المعالجة، وكذا ذكر أهم النتائج المتوصل إليها، و أخيراً إبراز مكانة دراستنا من هذه الدراسات.

وعليه بعد التعرف على المفاهيم المتعلقة بالقرار الاستثماري والتشخيص المالي بشكل عام يبقى علينا دراسة الجانب التطبيقي.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مؤسسة سونطراك

– حوض بركاوي –

تمهيد :

بعد تقديم الجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم اللأساسية للتشخيص المالي والقرار الاستثماري والتطرق إلى بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بهما ومحاولة معرفة العلاقة فيما بينهما ومايميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات.

في هذا الفصل سيتم اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة "سونطراك حوض بركاوي "، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم المؤسسات في انتاج البترول واستخراجه، وبما أن المؤسسة تطبق النظام المحاسبي المالي مما يعني أنها تقوم باعداد القوائم المالية حسب ما نص عليه المشرع الجزائري، إرتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي :

- ✓ **المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة**
- ✓ **المبحث الثاني: نتائج ومناقشة الدراسة**

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

يتم التطرق في هذا المبحث إلى طريقة جمع بيانات الدراسة من اختيار المجتمع والعينة، كذلك مصادر جمع المعلومات وأدوات الدراسة، متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة بالإضافة إلى محددات الدراسة.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

حتى تتحقق الأهداف المرجوة من الدراسة كان من الضروري الإحاطة بمجتمع وعينة الدراسة وكذا طبيعة متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المستعملة لحساب النتائج.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

من أجل إسقاط الدراسة النظرية ومعرفة مدى مساهمة التشخيص المالي في اتخاذ القرار الاستثماري، فقد تم التركيز على مجتمع المؤسسات الكبيرة البترولية بصفتها تتأقلم مع الموضوع محل الدراسة.

بالنسبة لعينة تم اختيار مؤسسة سونطراك حوض بركاوي كعينة للدراسة، باعتبارها تقوم باقتناء استثمارات مادية ومالية ضخمة تمكن من إبراز دور التشخيص المالي في اتخاذ القرار الاستثماري باستخدام النسب والمؤشرات.

- ✓ **التعريف بمؤسسة سونطراك حوض بركاوي:**

1 –تعريف مؤسسة سونطراك حوض بركاوي:

تعتبر المديرية الجهوية حوض بركاوي أحد أهم الوحدات التابعة لمؤسسة سونطراك، وتعتبر أحد الفروع المختصة في الانتاج،انشأت الوحدة سنة 1967، وقبل أن تكون حقل إنتاج كانت عبارة عن حقل بترول تابع لناحية حاسي مسعود، وتبلغ مساحة الناحية ب 250000 كلم2 وتبعد بحوالي 700 كلم جنوب الجزائر وحوالي 30 كلم عن مدينة ورقلة وحوالي 100 كلم غرب حاسي مسعود.ونذكر بعض التواريخ[1] :

- ❖ 1965 اكتشاف أول حقل في حوض بركاوي .
- ❖ 1967 بداية الحفر النفطي .
- ❖ 1970 أصبح حقل إنتاج تالع إلى حاسي مسعود .

يكمن النشاط الأساسي للناحية في الاستغلال وتشييد المساحات الكبرى للحقول الهيديوكربونية السائلة والغازية، وتقوم بضخ ذلك إلى مركبات التكرير والتسويق في كل من وهران وبجاية ومن المهام الموكلة إليها هي تعزيز مشروع تطوير إنتاجها بطاقات بشرية وآلية من أجل تطوير المنطقة ورفع نسبة الإنتاج.

[1]. تقرير داخلي لمؤسسة سونطراك حوض بركاوي،2015

2 -الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة موجود في الملاحق (الملحق رقم 1).

✓ **مهام مؤسسة سونطراك حوض بركاوي وأهدافها**[1]

1 -**مهام المديرية الجهوية حوض بركاوي**: للمؤسسة ثلاث مهام ووظائف أساسية وتتمثل في:

- إنتاج البترول الخام واستخراجه؛
- استرجاع الغاز المنبثق عن عملية استخراج البترول الخام؛
- تصفية المادة الخام من الماء المرافق لها أثناء عملية الاستخراج.

2 -**أهداف المديرية الجهوية حوض بركاوي**: أما الأهداف الأساسية للوحدة تتمثل في:

- تدنية التكاليف الإنتاجية، رفع نسبة الإنتاج وزيادة العوائد؛
- المحافظة على الحصة السوقية للمؤسسة الأم، تحسين وضعية العمال وتقليل الحوادث.

تقديم لقسم المالية لمؤسسة سونطراك حوض بركاوي

يعتبر هذا القسم من أهم الأقسام المكونة للمؤسسة،إذ يتم فيه القيام بعدة مهام مختلفة كإعداد الميزانيات التقديرية وإمساك الدفاتر المحاسبية ووضع المخططات المالية والاهتمام بكل ما يخص العلاقات الداخلية والخارجية وله أربعة مصالح[2]:

الهيكل التنظيمي للمصالح المكونة لقسم المالية موجود في الملاحق (الملحق رقم2).

1 -**مصلحة المحاسبة العامة** :تنقسم إلى خمسة فروع:

- **فرع محاسبة المستخدمين**:يهتم هذا الفرع بكل ما يخص العامل كالأجور والقروض والاقتطاعات...
- **فرع الموردين**: ينقسم هذا الفرع إلى نوعين من الموردين وهما المحليين والموردين الأجانب حيث يقوم هذا باستقبال جميع الفواتير المرسلة من الموردين وتسجيلها.
- **فرع العقارات والمخزونات**: يختص بالمعدات والمخزونات يقوم بالتسجيل المحاسبي والقيام بعمليات التسوية الجردية.
- **فرع ما بين الوحدات**: يهتم الفرع بجميع العمليات أو المعاملات المالية المتعلقة بين ناحية بركاوي والنواحي الأخرى أو المديرية حيث تتعامل مع هذه الأخيرة عن طريق سند قيد بين الوحدات.
- فرع التنسيق:ينسق هذا الفرع بين جميع فروع المحاسبة ويقوم بعملية مراقبة الحسابات عن طريق دفتر الأستاذ وإعداد الميزانيات الختامية للوحدة وجميع الجداول الأخرى.

2 -**مصلحة الخزينة**:

- **فرع الصندوق**: يدفع جميع النفقات كالتسبيقات على الأجور وأجور المتمهنين ثم دفعها للبنك
- **فرع التسديد**: تحرير الشيكات أو أوامر بالدفع والتحويل وإصدار خطابات إلى البنك.

[1] نفس المرجع السابق.

[2] نفس المرجع السابق . تقرير داخلي،

- **فرع التسجيل المحاسبي**: يسجل جميع قيود العمليات المتعلقة بالتسديد التي تم انجازها بشكل يومي وكذل انجاز تقارير شهرية وإعداد مقاربات بين الحسابات البنكي وحسابات الشركة.
- **فرع المتابعة**: مراقبة صحة تسجيل القيود وترصيد الحسابات وإعداد برامج التمويل، الاستغلال والاستثمار.

3 -**مصلحة محاسبة التسيير**: تقوم بإعداد موازنة الاستغلال والاستثمار و المحاسبة التحليلية ومعلومات التسيير ولها فرعين.

- فرع المحاسبة التحليلية: يعمل هذا الفرع على دراسة مختلف التكاليف والعائدات التي يمكن تحقيقها.
- فرع الميزانية: يقوم هذا الفرع بإعداد التقديرية للاستغلال والاستثمار .

4 -**مصلحة الشؤون القانونية** وتهتم بكل الأمور القانونية بالمؤسسة كتمثيلها قضائيا ومدنيا وكذا تحرير العقود.

الفرع الثاني: مصادر البيانات والمعلومات

اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات والمتمثلة في:

المصادر الثانوية: تتمثل في المصادر التي اعتمدها الباحث للتعريف بمتغيرات الدراسة وإعطاء رصيد معرفي حول موضوع البحث والمتمثلة في: الكتب، الملتقيات، المقالات، والمجلات بالإضافة إلى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.

المصادر الأولية: تتمثل في البيانات الخاصة بمفردات عينة الدراسة والمتمثلة في القوائم المالية السنوية للشركات محل الدراسة خلال الفترة 2014 إلى 2017، حيث تم الحصول عليها عن طريق المقابلة وذلك بإجراء تربص بها،ذلك بغرض حساب النسب والمؤشرات المشتقة من الميزانية .

الفرع الثالث :تحديد متغيرات الدراسة

- ✓ **بالنسبة للتشخيص المالي**: يعتبر التشخيص المالي في دراستنا كمتغير مستقل، وهو متغير كمي يتطلب قياسه معلومات ذات طبيعة مالية المتمثلة في مخرجات المؤسسة من القوائم المالية، هذا بغرض تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ **بالنسبة للقرار الاستثماري**: يعتبر القرار الاستثماري المالي في هذه الدراسة كمتغير تابع.

المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المعتمدة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات اعتمدنا على عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي قصد تحليل الوضعية المالية للمؤسسات، ومعرفة دور التشخيص المالي في اتخاذ القرار الاستثماري لمؤسسة سونتراك حوض بركاوي، حيث تم جمع البيانات المالية والمتمثلة في الميزانيات، جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة والتي تسمح بحساب بعض النسب والتي تم التطرق لها من قبل قصد الإجابة عن إشكالية الدراسة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

يتضمن هذا المبحث دراسة لتحليل وضعية الأداء المالي لمؤسسة سونطراك –حوض بركاوي– من خلال عملية التشخيص المالي لها خلال الفترة (2014-2017)، من خلال التركيز على استخدام مؤشرات الأداء المالي وجدول تدفقات الخزينة لدراسة وضعية رصيد خزينة الاستثمار للمؤسسة.

المطلب الأول: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

من خلال هذا المطلب سنحاول إعداد الميزانية الوظيفية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة (2014-2017) وذلك لحساب وتحليل مؤشرات التوازن المالي، وكذا حساب مختلف النسب والمؤشرات المالية.

أولا: إعداد للميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسة.

الجدول رقم (1.2): الميزانية الوظيفية المختصرة جانب الخصوم

عناصر الميزانية	2014	2015	2016	2017
أموال خاصة	34 892 213 310	35 362 597 763	30 767 231 035	35 965 484 470
الاهتلاكات	54606607362	49 411 305 091	52 693 338 991	54 610 913 517
اجمالي الاهتلاكات الدائمة	1031397823	1 086 051 141	1 131 511 232	1 144 039 468
الموارد المستقرة RD	**90 530 218 496**	**85 859 953 995**	**84 592 081 258**	**91 720 437 455**
الموردون والحسابات الملحقة	2 028 032 065	1 203 868 654	1 589 155 526	1 838 445 889
الضرائب	10 561 612	4 486 108	7 024 826	2 482 255
موارد الاستغلال Rexp	**2 038 593 677**	**1 208 354 762**	**1 596 180 352**	**1 840 928 144**
الديون الأخرى	422 976 727	430 983 169	429 052 818	416 260 217
موارد خارج الاستغلال Rhexp	**422 976 727**	**430 983 169**	**429 052 818**	**416 260 217**
موارد الخزينة	0	0	0	0
موارد الخزينة RT	0	0	0	0
مجموع الموارد	**92 991 788 899**	**87 499 291 926**	**86 617 314 429**	**93 977 625 816**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للشركة

الجدول رقم (2.2): الميزانية الوظيفية المختصرة جانب الأصول

	2014	2015	2016	2017
ES	84 159 063 003	78 831 863 644	78 320 739 772	85 062 564 426
Eexp	8 779 697 302	8 615 442 806	8 234 205 885	8 849 633 659
Ehexp	37 253 197	51 002 592	60 834 027	48 300 063
ET	15 775 397	982 884	1 534 744	17 127 668

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للشركة

وفيما يلي التمثيل البياني لتطور هيكل موارد الميزانية الوظيفية:

الشكل رقم (1.2): تطور هيكل موارد الميزانية الوظيفية خلال سنوات الدراسة

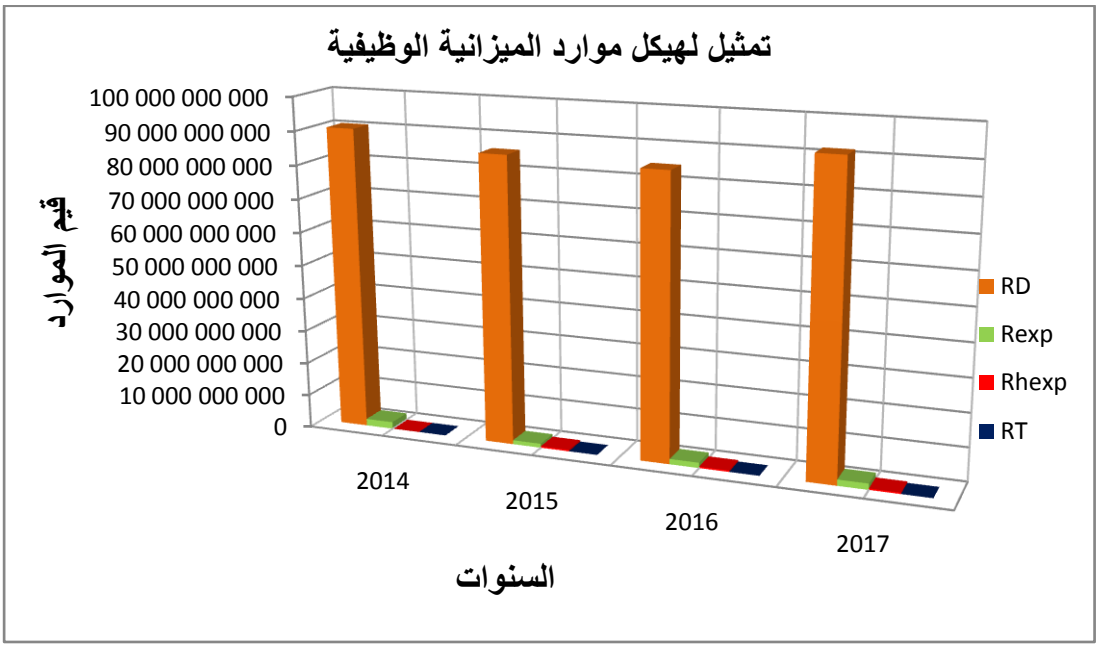

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (1.2)

وفيما يلي التمثيل البياني لتطور هيكل استخدامات الميزانية الوظيفية:

الشكل رقم (2.2): تطور هيكل استخدامات الميزانية الوظيفية خلال سنوات الدراسة.

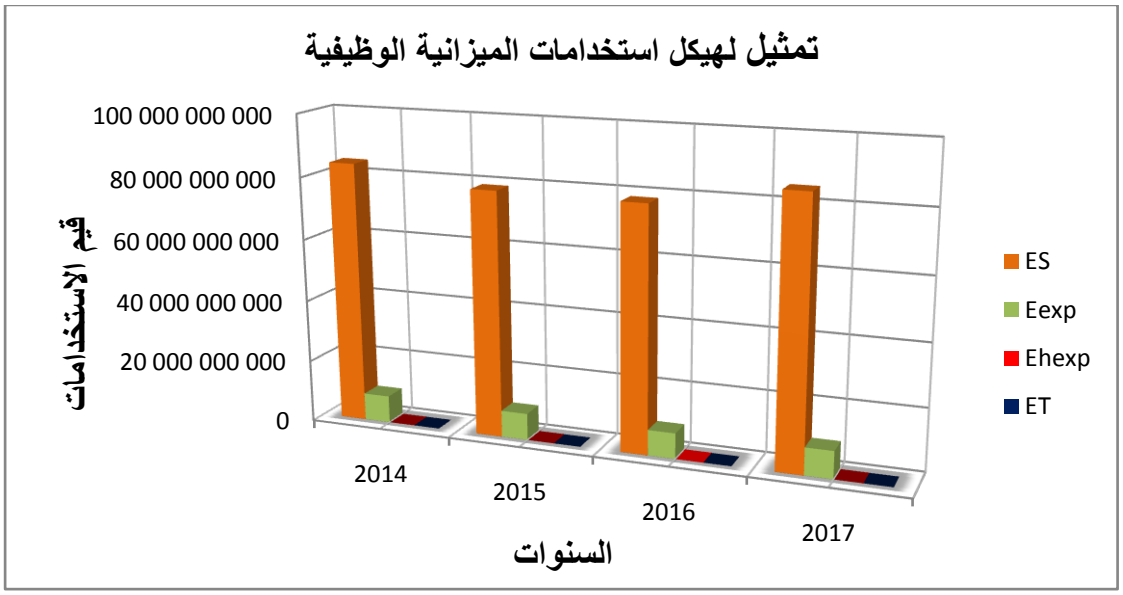

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2.2)

ثانيا: حساب وتحليل مؤشرات التوازن المالي

الجدول رقم (3.2) : تطور مؤشرات التوازن المالي خلال سنوات الدراسة

عناصر الميزانية	2014	2015	2016	2017
الموارد المستقرة RD	90 530 218 496	85 859 953 995	84 592 081 258	91 720 437 455
الاستخدامات المستقرة Es	84 159 063 003	78 831 863 644	78 320 739 772	85 062 564 426
رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng	**6 371 155 493**	**7 028 090 351**	**6 271 341 486**	**6 657 873 029**
استخدامات الاستغلال Eexp	8 779 697 302	8 615 442 806	8 234 205 885	8 849 633 659
موارد الاستغلال Rexp	2 038 593 677	1 208 354 762	1 596 180 352	1 840 928 144
الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال	**6741103625,66**	**7 407 088 045**	**6 638 025 533**	**7 008 705 515**
استخدامات خارج الاستغلال Ehexp	37 253 197	51 002 592	60 834 027	48 300 063
موارد خارج الاستغلال Rhexp	422 976 727	430 983 169	429 052 818	416 260 217
الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال	-385 723 530	-379 980 577	-368 218 792	-367 960 154
الاحتياج في رأس المال العامل إج BFRg	**6 355 380 096**	**7 027 107 467**	**6 269 806 742**	**6 640 745 361**
استخدامات الخزينة ET	15 775 397	982 884	1 534 744	17 127 668
موارد الخزينة RL	0	0	0	0
الخزينة الصافية الإجمالية Tng	**15 775 397**	**982 884**	**1 534 744**	**17 127 668**
رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng	**6 371 155 493**	**7 028 090 351**	**6 271 341 486**	**6 657 873 029**
الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFRg	**6 355 380 096**	**7 027 107 467**	**6 269 806 742**	**6 640 745 361**
الخزينة الصافية الإجمالية Tng	**15 755 397**	**982 884**	**1 534 744**	**17 127 668**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (1.2 و 2.2)

التحليل :

أ. **رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng :**

نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng كان موجب خلال السنوات الثلاثة، والذي يشير إلى الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة، والذي يعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها الإجمالية المادية والمعنوية والمالية باستخدام مواردها الدائمة، حيث تمكنت المؤسسة من تمويل كافة استثماراتها وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل احتياجات دورة الإستغلال. [1]

وعليه نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل للمؤسسة أنه كان موجب خلال الفترة المدروسة بمعنى أن الموارد الدائمة كافية لتغطية الاستخدامات المستقرة مع وجود هامش أمان، هذا ما يؤكد سلامة المركز المالي على المدى المتوسط، حققت الوحدة سنة 2014 رأس مال عامل إجمالي موجب والمقدر ب 6 371 155 493 ، وذلك لارتفاع الأموال الدائمة في هذه السنة بنسبة تفوق

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) الطبعة الثانية، الجزء الثاني 2011، دار وائل للنشر، ص 68.

ارتفاع الاستخدامات المستقرة، ثم شهد FRng ارتفاعا سنة 2015 بنسبة 10,31بالمائة وهذا راجع إلى الزيادة في الأموال الخاصة كون نتيجة السنة كانت موجبة وحدوث زيادة في الأموال الخاصة ، وبالنسبة لسنة 2016 حيث كان FRng موجب ولكن انخفض بنسبة 10,77بالمائة عن السنتين السابقتين بحيث قدر ب :(486 341 271 6 دج)، وذلك راجع أن مقدار انخفاض الأموال الدائمة كان أقل من انخفاض الاستخدامات المستقرة سنة 2016.

وعلى العموم يمكن القول أن المؤسسة تحترم قاعدة التوازن المالي خلال الفترة المدروسة،كما أنها قادرة على تمويل استثماراتها الإجمالية المادية والمعنوية والمالية باستخدام مواردها بحيث حققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل احتياجات دورة الاستغلال.

الشكل رقم (3.2) : تطور رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng خلال سنوات الدراسة

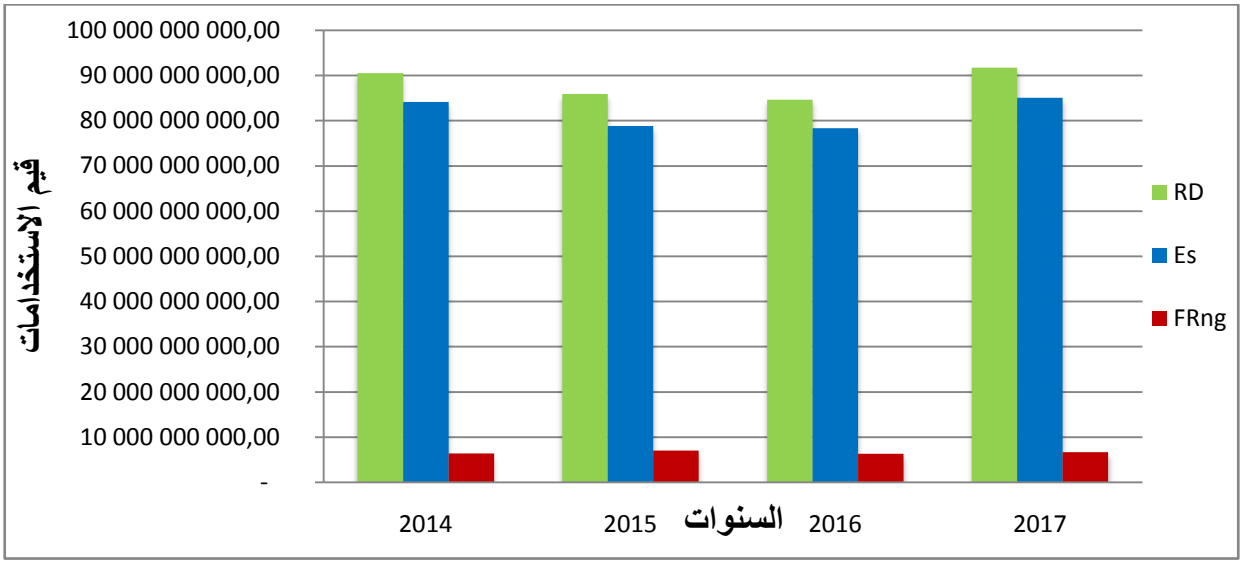

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3.2)

ب. تفسير نتيجة الاحتياج في رأس المال العامل BFRg

يظهر من خلال نتائج السنوات الثلاثة أن الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFRg كان موجب، وهذا ما يدل على أن المؤسسة لا تستطيع مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، وبالتالي يتوجب عليها البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز.[1]

كما نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن BFRg لسنة 2014 كان موجباً بقيمة (6 355 380 096) بسبب أن الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال كان موجب، ويعود ذلك إلى ارتفاع استخدامات الإستغلال عن موارد الإستغلال. كما شهد الاحتياج في رأس المال العامل ارتفاعا في سنة 2015 بنسبة 10,57 بالمائة مقارنة مع سنة 2014، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة استخدامات الاستغلال في سنة 2015 الناتجة عن ارتفاع كمية المخزونات لدى المؤسسة . ثم شهد انخفاضا في سنة 2016 بنسبة

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الطبعة الثانية، الجزء الأول 2011، دار وائل للنشر، ص 104.

10,78بالمائة وذلك نتيجة ارتفاع نسبة موارد خارج الاستغلال والمتمثلة في الديون الأخرى.ليعود إلى الارتفاع للارتفاع في سنة 2017 بنسبة طفيفة بلغت 5,15 بالمائة مقارنة بسنة 2016 ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة استخدامات الاستغلال في سنة 2017 الناتجة عن ارتفاع كمية المخزونات لدى المؤسسة.

الشكل رقم (4.2) : تطور الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي BFRgخلال سنوات الدراسة

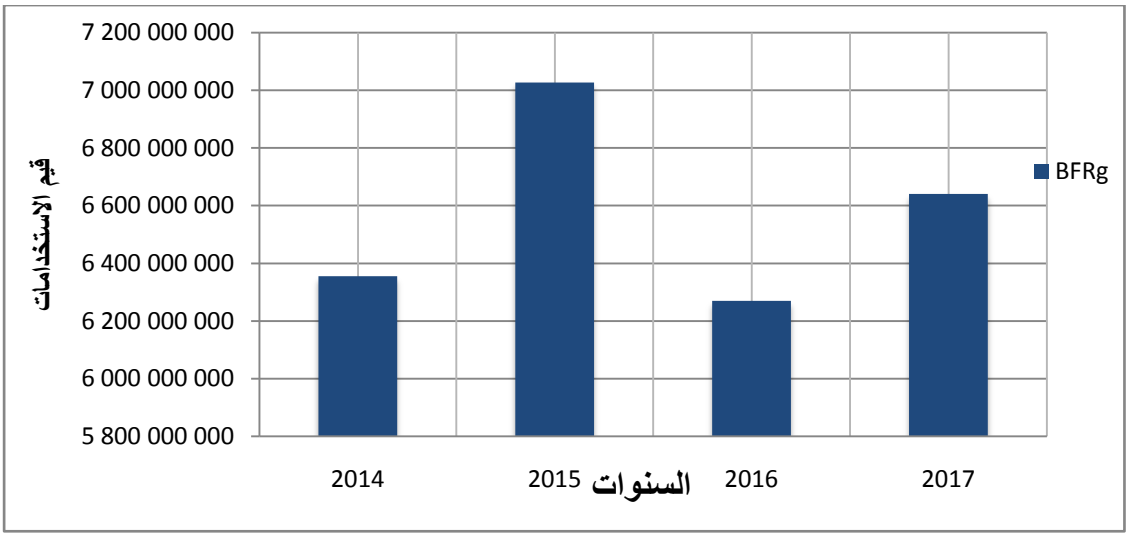

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3.2)

ج: تفسير نتيجة الخزينة TR

نلاحظ من خلال نتائج السنوات الأربعة أن الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، أي رأس المال العامل الصافي الإجمالي قد استخدم في تمويل احتياجات دورة الإستغلال وغيرها وهو ما نقصد به الإحتياج في رأس المال العامل.[1]

كما نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة الصافية الإجمالية لسنة 2014 كانت موجبة بقيمة (15 775 397) بسبب تغطية رأس المال العامل الصافي الإجمالي للإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وتكوين فائض في الخزينة.

كما عرفت الخزينة انخفاضا في سنة 2015 بنسبة 93,77 بالمائة مقارنة بسنة 2014، وذلك يعود إلى انخفاض رأس المال العامل الصافي الإجمالي، ثم لوحظ ارتفاع في الخزينة لسنتي 2016 و 2017 بنسبة 65,75بالمائة مقارنة بسنة 2015 وهذا راجع إلى زيادة في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

وعليه نلاحظ أنه من خلال السنوات الثلاثة أن رأس المال الصافي الإجمالي FRg للمؤسسة، قد غطى احتياجات دورة الاستغلال وخارج الاستغلال كلية (BFRg) وهو ما سمح بوجود خزينة موجبة، وهي الحالة المثلى التي تسعى لها المؤسسة، أي أن المؤسسة لا تعاني من سوء تسيير الأموال.

[1] المرجع السابق، ص 105.

الشكل رقم (5.2) : تطور رصيد الخزينة الصافية TR خلال سنوات الدراسة

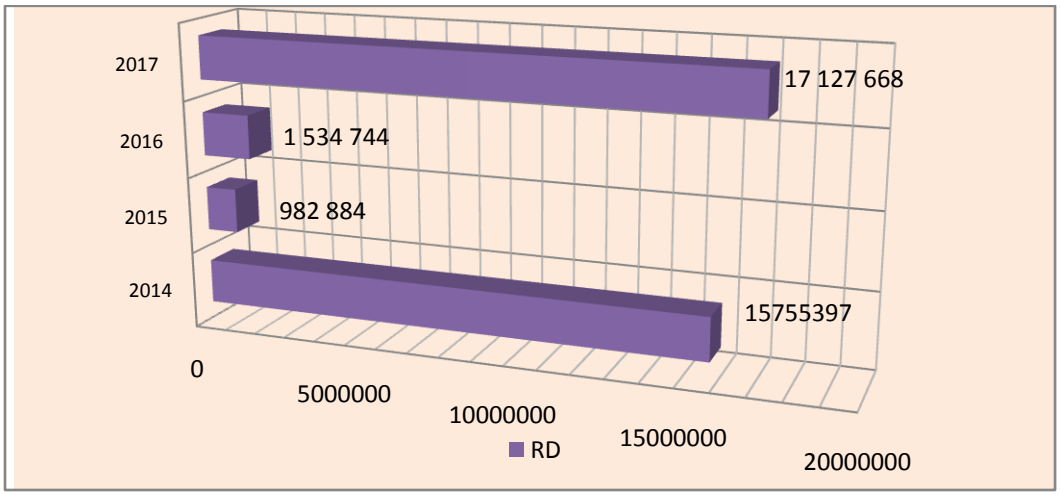

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3.2)

ثالثا: حساب وتحليل المردودية

الجدول رقم (4.2) : الميزانية الاقتصادية لسنوات الدراسة

البيان	2014	2015	2016	2017
الإستثمارات الصافية (IN) أ	**30 696 276 494**	**30 751 651 668**	**27 001 660 343**	**31598453109**
استخدامات الاستغلال	87 79 697 302	8615442806	8234205885	8849633659
موارد الاستغلال	203 859 3676	1208354762	1596180352	1840928144
الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال	6 741 103 625	7407088045	6638025533	7008705515
الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال	**-385 723 529**	**-379980577**	**-368218792**	**-367960154**
الإحتياج في رأس المال العامل(BFR) ب	6 355 380 096	7027107467	6269806742	6640745361
الأصول الاقتصادية (AE) ج = أ + ب	**37051656590**	**37778759135**	**33271467085**	**38239198470**
الأموال الخاصة (CP) د	34892213310	35362597763	30767231035	35965484470
الإستدانة الصافية (D) هـ	2159443280	2416161373	2504236049	2273714000
رأس المال المستثمر في الاستغلال و = هـ+ د	**37051656590**	**37778759135**	**33271467085**	**38239198470**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للشركة

❖ **حساب المردودية الاقتصادية**

تقيس المردودية الاقتصادية المردودية المحاسبية للأدوات الصناعية، لذلك في تعبر عن الأداء الإقتصادي لدورة الاستغلال حيث تحسب بالعلاقة التالية، نتيجة الاستغلال بعد الضريبة على الأصل الإقتصادي.[1]

المرودية الاقتصادية Re = نتيجة الاستغلال / الأصل الاقتصادي، Re = Rexp/AE

الجدول رقم (5.2) : تطور نسبة المردودية الاقتصادية Re

	2014	2015	2016	2017
نتيجة الاستغلال	-825 122 143	3 183 957 838	1 419 664 536	-649 301 725
الأصل الاقتصادي	37 051 656 591	37 778 759 135	33 271 467 085	38 239 198 470
المردودية الاقتصادية	**-2,23%**	**8,43%**	**4,27%**	**-1,70%**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على (الجدول رقم 4.2 و جدول حسابات النتائج)

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المردودية الاقتصادية كانت سالبة خلال سنة 2014 بنسبة 2,23 بالمائة، وذلك بسبب أن نتيجة الاستغلال كانت سالبة في هذه السنوات، لذا كانت الأصول الاقتصادية لهذه السنوات غير قادرة على المساهمة في تكوين نتيجة الاستغلال. أما سنتي 2015 و 2016 فنلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية موجبة، وذلك بسبب نتيجة الاستغلال كانت موجبة، فاستثمار كل وحدة تغذية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال يؤدي إلى ربح إضافي بنسبة 8,43و4,27 بالمائة على التوالي بسبب ارتفاع نتيجة الاستغلال، بمعنى أن الأموال المستثمرة أعطت مردوداً ايجابياً.

لتعود إلى الانخفاض سنة 2017 بتحقيقها مردودية سالبة بنسبة 1,70بالمائة، وذلك بسبب أن نتيجة الاستغلال كانت سالبة في هذه السنوات، لذا كانت الأصول الاقتصادية لهذه السنوات غير قادرة على المساهمة في تكوين نتيجة الاستغلال.

أما سنة 2017 فنلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية سالبة بنسبة 1,70بالمائة، وذلك بسبب أن نتيجة الاستغلال كانت سالبة في هذه السنوات، لذا كانت الأصول الاقتصادية لهذه السنوات غير قادرة على المساهمة في تكوين نتيجة الاستغلال.

❖ **حساب المردودية المالية RCP**

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة، RCP = Rnet / CP

[1] عبد الوهاب دادن، عبد الغني دادن، مطبوعة أعدت في إطار الوفاء بمتطلبات مقياس التسيير المالي، 2008/2007، ص 110.

الجدول رقم (6.2) : تطور نسبة المردودية المالية RCP

	2014	2015	2016	2017
النتيجة الصافية	-873124803,9	3 220 654 378	1 454 882 176	-585 524 867
الاموال الخاصة	34892213310	35 362 597 763	30 767 231 035	35 965 484 470
المردودية المالية	**-2,50**	**9,11%**	**4,73%**	**-1,63%**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على (الجدول رقم 4.2 و جدول حسابات النتائج)

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية المالية سالبة أي أقل من الصفر خلال سق2014، بسبب أن النتيجة الصافية كانت سالبة، أي أن كل دينار مستثمر في الأموال الخاصة سوف يؤدي إلى خسارة بنسبة9,11 بالمائة في سنة 2014. أما في سرتي 2015 و2016 فكانت المردودية المالية فكانت المردودية المالية موجبة بسبب الارتفاع في النتيجة الصافية، أي أن كل دينار مستثمر سيؤدي إلى ربح إضافي بنسبة9,11 و4,73 بالمائة على التوالي.

لتعود إلى الانخفاض سنة 2017 بتحقيقها مردودية مالية سالبة بنسبة 1,63 بالمائة، بسبب أن النتيجة الصافية كانت سالبة، أي أن كل دينار مستثمر في الأموال الخاصة سوف يؤدي إلى خسارة بنسبة1,63بالمائة.

❖ أثر الرافعة المالية LL

يفسر أثر الرافعة الرافعة معدل المردودية بدلالة كل من المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة، وعليه يعرف أثر الرافعة بأنه أثر الاستدانة السلبي أو الايجابي على مردودية الأموال الخاصة للمؤسسة.[1]

$$LL= Rcp – Re$$

الجدول رقم (7.2) : تطور نسبة أثر الرافعة المالية

	2014	2015	2016	2017
المردودية الاقتصادية	-2,23%	8,43%	4,27%	-1,70%
المردودية المالية	-2,50%	9,11%	4,73%	-1,63%
اثر الرافعة المالية	**-0,28%**	**0,68%**	**0,46%**	**0,07%**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (5.2)و(6.2)

[1] عبد الوهاب دادن، عبد الغني دادن، مرجع سابق الذكر، ص 112.

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ أن أثر الرافعة سالب سنة 2014 بسبب أن المؤسسة قامت برفع ديونها، أما فيما يخص السنوات 2015 و 2016 و2017 فكان أثر الرافعة موجب وهذا بسبب أن المؤسسة قامت بتخفيض ديونها، وعليه فمن الأفضل أن تخفض من نسبة ديونها في تمويل الاستخدامات، وهذا ما يتطلب من المؤسسة المؤسسة القيام بإجراءات تعديلية وتحسينية لتحسين الحالة المالية للمؤسسة.

وفيما يلي تمثيل بياني لنسب المردودية وأثر الرافعة المالية للمؤسسة.

الشكل رقم (6.2) : تمثيل لتطور نسب المردودية وأثر الرافعة المالية للمؤسسة

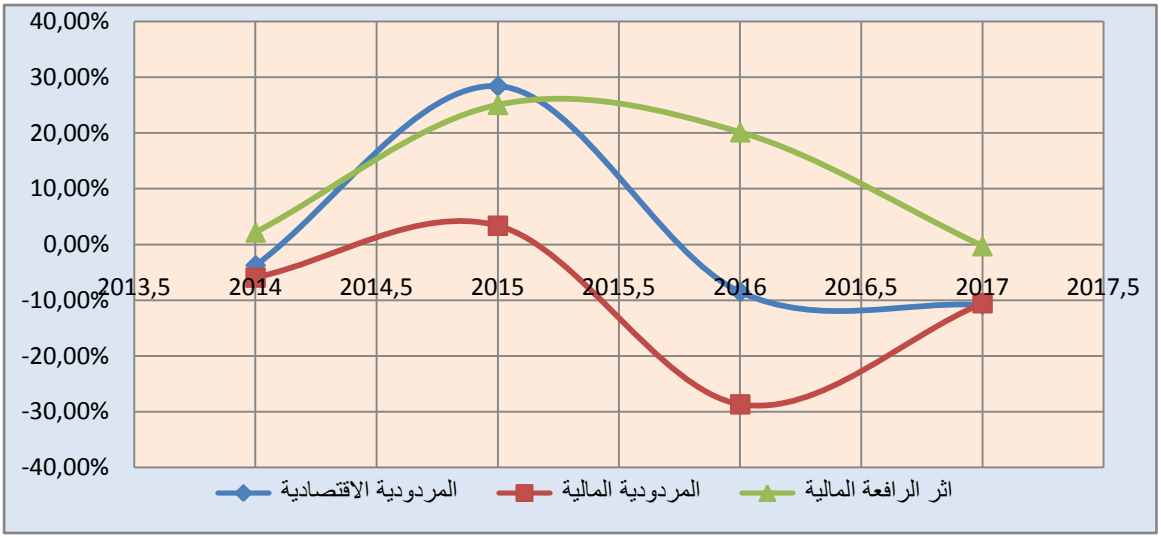

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (7.2)

❖ **حساب القدرة على التمويل الذاتي**

الجدول رقم (8.2) : القدرة على التمويل الذاتي

	2014	2015	2016	2017
النتيجة الصافية	-873124803,9	3 220 654 378	1 454 882 176	-585 524 867
الاهتلاكات والمؤونات	54606607362	49 411 305 091	52 693 338 991	54 610 913 517
القدرة على التمويل الذاتي	**49561074154**	**52 631 959 469**	**54 148 221 166**	**54 025 388 650**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة

التحليل: يتضح من الجدول أعلاه أن قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة شهدت ا رتفاعا في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بمعدل 0,06بالمائة، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع الإهتلاكات و المؤونات.

ثم شهدت قدرت التمويل الذاتي للمؤسسة ارتفاعا قي سنة 2016 بنسبة 2,88 بالمائة، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع الاهتلاكات المؤونات بنسبة 6,64 بالمائة، أما عن سبب ارتفاع النتيجة هو الارتفاع في رقم الأعمال للمؤسسة بنسبة 66,95 بالمائة، لتعود إلى الانخفاض سنة 2017 بنسبة طفيفة جدا بلغت 0,23 بالمائة، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض النتيجة الصافية حيث انخفضت بنسبة 1,40 بالمائة.

رابعاً: حساب وتحليل النسب المالية

1- إعداد وتحليل لتطور عناصر الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول

الجدول رقم (9.2) : تطور عناصر الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول

	2014	2015	2016	2017
الأصول الثابتة	**30 696 276 495**	**30 751 651 668**	**27 001 660 343**	**31 598 453 109**
قيم الاستغلال	7 621 437 059	7 268 540 729	6 840 816 382	7 686 764 865
القيم القابلة للتحقيق	51 692 586	66 811 555	79 963 969	64 366 658
القيم الجاهزة	15 775 397	982 884	1 534 744	17 127 668
الأصول المتداولة	**7 688 905 042**	**7 336 335 167**	**6 922 315 095**	**7 768 259 190**
المجموع	**38 385 181 537**	**38 087 986 835**	**33 923 975 438**	**39 366 712 299**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة

تحليل هيكلة عناصر الأصول: وهي تتكون من الأصول الثابتة والأصول المتداولة.

- ✓ الأصول الثابتة :نلاحظ من خلال الجدول رقم (9.2) أن الاصول الثابتة لها وزن نسبي أكبر من الأصول المتداولة ضمن هيكلة الأصول حيث تبين أن هناك إرتفاع الأصول الغير الجارية من سنة 2014 إلى سنة 2015 يقدر ب 55375173,3 دج وهذا بسبب إقتنائها لتثبيتات مادية،معنوية ومالية، لتنخفض سنة 2016 بقيمة كبيرة بلغت 3749991325,17 دج وهذا بسبب تنازلها عن بعض التثبيتات، لتعيد الإرتفاع سنة 2017 وتعود هذه الزيادة إلى حيازة المؤسسة لبعض الاستثمارات المادية التي قدرت قيمتها ب 8109048827,02 دج
- ✓ الأصول المتداولة :نلاحظ من خلال الجدول رقم (9.2) أن الأصول المتداولة لها وزن أقل من الأصول الثابتة ضمن هيكلة الأصول وأنها تتمتع بتذبذب وهذا راجع إلى :

أ. – قيم الاستغلال :نلاحظ من خلال الجدول رقم (9.2) أنها تمثل ما نسبته 99,12 بالمائة من مجموع الأصول المتداولة في الميزانية المالية لسنة 2014 وتعبر هذه النسبة على طبيعة نشاط المؤسسة التي تنشط في قطاع إنتاج

البترول الذي يحتاج إلى قيمة كبيرة من المخزون، كما شهدت تراجعا طفيفا في سنتي 2016.2015 بنسبة 4,63 و 5,88 بالمائة على التوالي نظرا إلى لجوء المؤسسة لاستهلاك وبيع جزء من مخزونها،لتعاود الإرتفاع سنة 2017 بنسبة 17,02بالمائة .

ب. القيم القابلة للتحقيق : نلاحظ من خلال الجدول رقم (9.2) أن القيم القابلة للتحقيق تشهد إرتفاعاً على مدار ثلاث سنوات الأولى من سنوات الدراسة وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة في قيمة الزبائن بالاضافة إلى إرتفاع قيم الأصول الجارية الأخرى، بعدها عرفت إنخفاضا طفيفا خلال سنة 2017 بلغت نسبته 19,51بالمائة وهذا الانخفاض مراده إلى الانخفاض في حقوق الزبائن.

ت. القيم الجاهزة : نلاحظ من خلال الجدول رقم (9.2) أنه يوجد انخفاض في قيمة القيم الجاهزة لسنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بنسبة تقدر ب 93,77بالمائة لتعود للارتفاع في السنتين الأخيرتين 2016 و2017 بنسبة 56,15 و 10.16 بالمائة على التوالي، أي أن المؤسسة ليس لديها سيولة وهذا لأنها تعتمد تحصيلات من العملاء لتسديد مورديها بالإضافة إلى القروض طويلة والقصيرة الأجل.

وبشكل عام يمكن القول أن المؤسسة سجلت أعلى ذروة لمستوى الأصول الثابتة في سنة 2014 بنسبة 99,12 بالمائة، وهذا ناتج عن اقتناء تثبيتات عينية كاقتناء معدات الحفر، وكذلك بلغت أعلى مستوى للأصول المتداولة في نفس السنة 2014 بنسبة 6,41 بالمائة، وبالتالي تحقيق الأصول الثابتة النسبة الأكبر من إجمالي الأصول.

الشكل رقم (7.2) تطور هيكل عناصر الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول

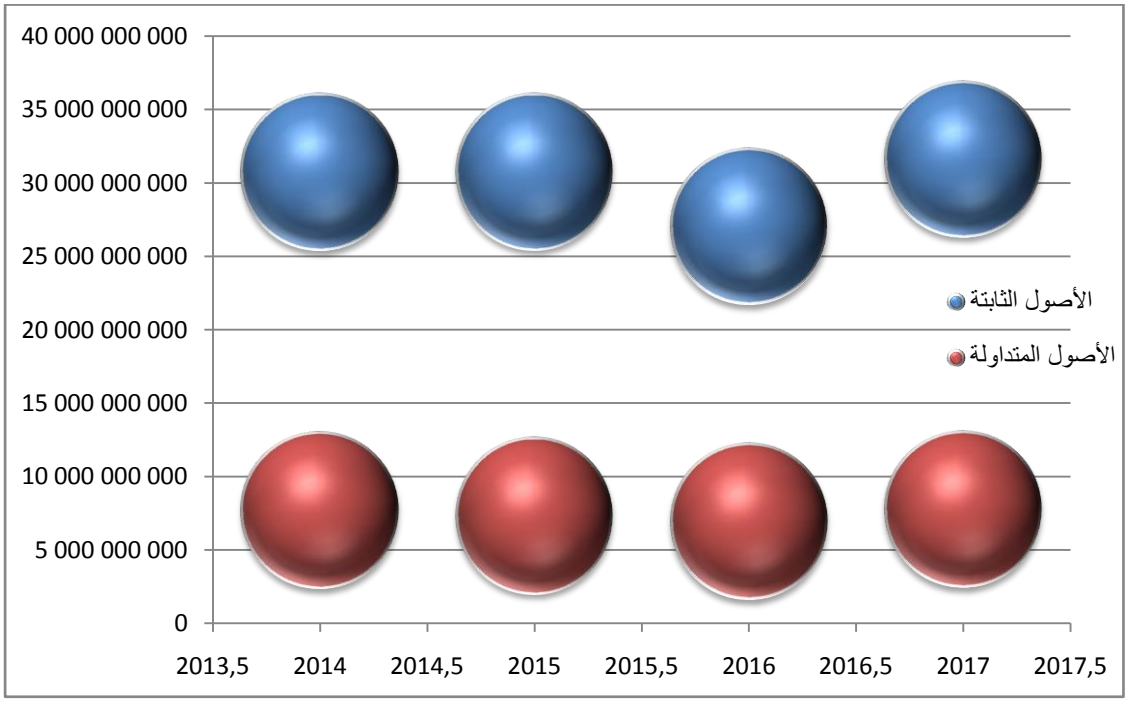

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (9.2)

2- إعداد وتحليل لتطور عناصر الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول الخصوم

الجدول رقم (10.2) : تطور عناصر الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم

	2014	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	**35 923 611 134**	**36 448 648 904**	**31 898 742 267**	**37 109 523 938**
الاموال الخاصة	34 892 213 310	35 362 597 763	30 767 231 035	35 965 484 470
الديون طويلة الأجل	1 031 397 823	1 086 051 141	1 131 511 232	1 144 039 468
الديون قصيرة الأجل	**2 461 570 403**	**1 639 337 931**	**2 025 233 170**	**2 257 188 361**
المجموع	**38 385 181 537**	**38 087 986 835**	**33 923 975 438**	**39 366 712 299**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة

تحليل هيكل عناصر الخصوم : وهي تتكون من الأموال الدائمة والديون القصيرة الأجل.

- ✓ الأموال الدائمة :نلاحظ من خلال الجدول رقم (10.2) أن الأموال الدائمة لها وزن كبير مقارنة مع حجم الديون قصيرة الأجل ضمن هيكلة الأصول، حيث شهدت ارتفاعا طفيفا قدر ب 1,46بالمائة في سنة 2015 بنسبة 93,59بالمائة من إجمالي الخصوم، أما في سنة 2016 فشهدت الأموال الدائمة انخفاضا بنسبة 12,48بالمائة وهذا رغم ارتفاع الديون الطويلة الأجل لكنه راجع إلى انخفاض الموال الخاصة مقارنة بسنة 2015، لتعود إلى الإرتفاع سنة 2017 بنسبة 16,34 بالمائة وهذا راجع إلى ارتفاع الأموال الخاصة والديون الطويلة الأجل.
- ✓ الديون القصيرة الأجل : نلاحظ من خلال الجدول رقم (10.2) أن الديون القصيرة الأجل شهدت انخفاضا طفيفا في سنة 2015 بنسبة 33,44 بالمائة مقارنة بسنة 2014، أما في السنتين 2016 و 2017 فشهدت ارتفاعا بنسبة 23,54و11,45 على التوالي.

وبشكل عام يمكن القول أن الأموال الدائمة للمؤسسة لها وزن معتبر مقارنة بالديون القصيرة الأجل ضمن إجمالي الخصوم، بمعنى أن المؤسسة تعتمد في تمويلها على الديون طويلة الأجل وأموالها الخاصة لنموها وتوسيع نشاطها.

الشكل رقم (8.2) تطور هيكل عناصر الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم

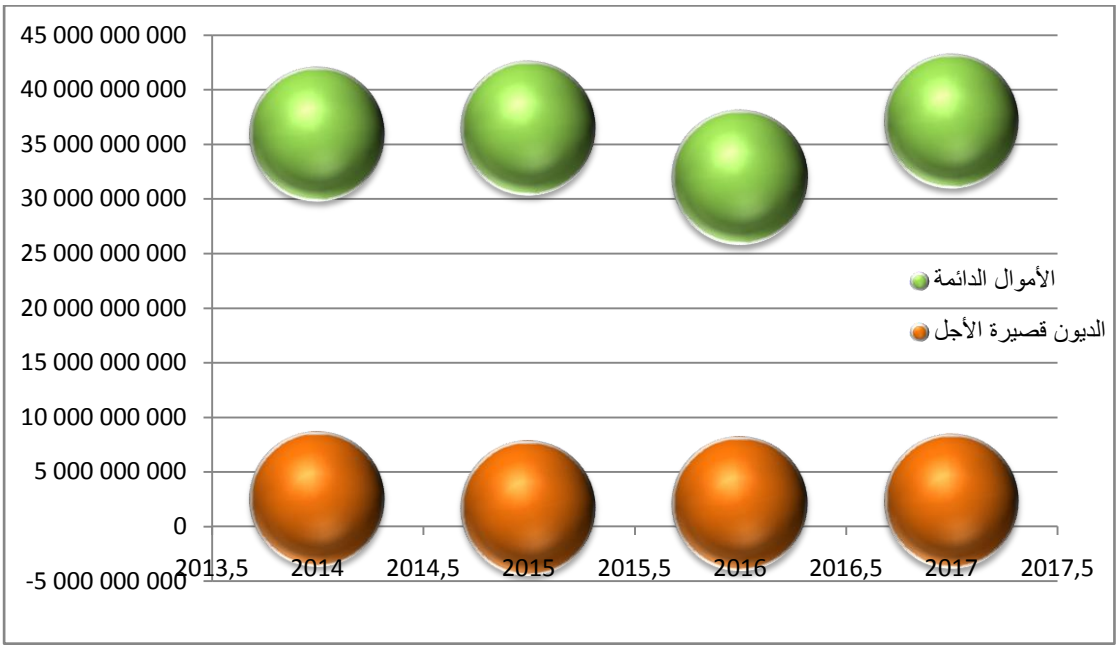

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (10.2).

3- إعداد وتحليل لتطور أنواع رأس المال للمؤسسة خلال سنوات الدراسة

الجدول رقم (11.2) : تطور أنواع رأس المال للمؤسسة خلال سنوات الدراسة

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017
الاموال الدائمة	35 923 611 134	36 448 648 904	31 898 742 267	37 109 523 938
الاصول الغير الجارية	30 696 276 495	30 751 651 668	27 001 660 343	31 598 453 109
رأس المال العامل الدائم	**5 227 334 639**	**5 696 997 236**	**4 897 081 925**	**5 511 070 829**
الأموال الخاصة	34 892 213 310	35 362 597 763	30 767 231 035	35 965 484 470
الأصول الغير الجارية	30 696 276 495	30 751 651 668	27 001 660 343	31 598 453 109
راس المال العامل الخاص	**4 195 936 816**	**4 610 946 095**	**3 765 570 693**	**4 367 031 361**
الأصول الجارية	7 688 905 042	7 336 335 167	6 922 315 095	7 768 259 190
رأس المال العامل الاجمالي	**7 688 905 042**	**7 336 335 167**	**6 922 315 095**	**7 768 259 190**
ديون طويلة الاجل	1 031 397 823	1 086 051 141	1 131 511 232	1 144 039 468
ديون قصيرة الاجل	2 461 570 403	1 639 337 931	2 025 233 170	2 257 188 361
راس المال العامل الاجنبي	**-1 430 172 580**	**-553 286 790**	**-893 721 939**	**-1 113 148 893**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (**9.2**)و (**10.2**)

التحليل:

بالنسبة لرأس المال العامل الدائم : نلاحظ من خلال الجدول المؤسسة حققت رأسمال عامل صافي (دائم) موجب طيلة سنوات الدراسة 2014 و 2015 و 2016 و2017، أي أنها حققت قاعدة التوازن المالي الأدنى بتمويلها الاستخدامات بالموارد المستقرة وبالتالي لديها هامش أمان لمواجهة المخاطر الطارئة.

بالنسبة لرأس المال العامل الخاص : نلاحظ من خلال الجدول المؤسسة حققت رأس مال عامل خاص موجب خلال سنوات الدراسة هذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية، وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية وهو مؤشر ايجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية،والملاحظة الثانية التي يمكن تسجيلها بالنسبة لرأس المال العامل الخاص هو أن قيمته تقترب من قيمة رأس المال العامل الدائم ،هذا يعني أن قيمة الديون الطويلة الأجل صغيرة جدا وهو مؤشر ايجابي للوضعية المالية للمؤسسة

رأس المال العامل الإجمالي : إن القيمة المعتبرة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العال الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة .

رأس المال العامل الأجنبي : نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة تعتمد على الديون القصيرة الأجل بصفة كبيرة بحيث أن قيمة الديون القصيرة الأجل ترتفع من سنة إلى سنة يعني أن المؤسسة ليس بإمكانها الحصول على قروض إضافية وبسهولة وأيضا تدخل الأطراف الخارجية في سياستها.

4- إعداد وتحليل لجدول تطور نسب السيولة للمؤسسة خلال سنوات الدراسة

الجدول رقم (12.2) : تطور نسب السيولة للمؤسسة خلال سنوات الدراسة

البيان / السنوات	العلاقة	2014	2015	2016	2017
السيولة العامة	الأصول الجارية /ديون قصيرة الأجل	312,36%	447,52%	341,80%	344,16%
السيولة المختصرة (السريعة)	(الأصول الجارية –المخزونات)/ديون قصيرة الأجل	2,74%	4,14%	4,02%	3,61%
السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة /ديون قصيرة الاجل	0,64%	0,06%	0,08%	0,76%

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (**9.2**)و (**10.2**).

التحليل:

نسبة السيولة العامة : نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال السنوات الأربع أن المؤسسة حققت نسب عالية في السنتين 2015 و2017 وهذا راجع إلى ارتفاع القيم القابلة للتحقيق في سنة 2015 وكذلك ارتفاع القيم الجاهزة في 2017 وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد إلتزامتها، أي وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل (الخصوم المتداولة)

نسبة السيولة السريعة : نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة خلال سنوات الدراسة غير جيدة،الأمر الذي يشكل خطر على المؤسسة في عدم قدرتها على تسديد ديونها في أوقاتها المحددة، وهنا نجد أن المؤسسة يجب عليها اعادة النظر في سياسة تحصيل مدينيها،لأنه من خلال النسب المحسوبة يظهر أن المؤسسة مبالغة في الإحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

نسبة السيولة الجاهزة : تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة لدى المؤسسة للوفاء بالإلتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها أو تحصيل مدينيها، نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت نسب عالية ونموذجية في سنة 2014 بلغت 0,64 بالمائة وهذا راجع إلى إرتفاع قيمها الجاهزة التي بلغت 15775397,09 دينار جزائري، في حين انخفضت بنسبة كبيرة في سنة 2015 حيث قدرت ب 0,06 بالمائة وهذا راجع الى الانخفاض الحاد في القيم الجاهزة التي انخفضت بنسبة 90,64بالمائة مقارنة بسنة 2014 ونفس الملاحظة لسنة 2016 أي أن المؤسسة معرضة لصعوبات مالية،كما رجعت للارتفاع سنة 2017 بنسبة 0,76 بالمائة وهذا مايشير إلى أن المؤسسة لا تجد أي صعوبة في مواجهة إلتزاماتها المستحقة.

5- إعداد وتحليل لمعدلات الدوران لأصول للمؤسسة خلال سنوات الدراسة

الجدول رقم (13.2) : تطور معدلات الدوران لأصول للمؤسسة خلال سنوات الدراسة

البيان / السنوات	العلاقة	2014	2015	2016	2017
معدل دوران اجمالي الاصول	رقم الاعمال /مجموع الاصول	0,83	0,74	0,74	0,63
معدل دوران الاصول الغير الجارية	رقم الاعمال /الاصول الغير الجارية	1,04	0,92	0,93	0,78
معدل دوران الاصول الجارية	رقم الاعمال /الاصول الجارية	4,16	3,86	3,65	3,17

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على(**9.2**)و (**10.2**).

التحليل:

تحليل معدل دوران إجمالي الأصول : نلاحظ من خلال الجدول أن المعدلات المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث كانت كبيرة جدا تراوحت بين 83 بالمائة و 63 بالمائة ويدل هذا المعدل على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات بالمشروع لتحقيق قدر كبير من المبيعات،فنجد في سنة 2014 حققت نسبة دوران 83 بالمائة أي أن كل دينار مستثمر تجني المؤسسة عليه إيراد

يقدر ب 83 بالمائة ويرجع سبب الارتفاع إلى إنخفاض رقم الأعمال وارتفاع مجموع الأصول،أما بالنسبة لسنة 2015 و2016 فشهدت انخفاضا طفيفا بلغ 74 بالمائة لتعود إلى الرتفاع بمعدل بسيط بلغ 63 بالمائة.

تحليل معدل دوران الأصول الثابتة : يعتبر هذا المعدل مؤشر لدى الكفاءة في إدارة أصول المؤسسة،يعني كفاءة الأصول الثابتة وقدرتها على تحقيق الايرادات للمؤسسة بحيث نجدها حققت نسب دوران عالية جدا تراوحت بين 1,04و0,78 بالمائة وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في استخدام موجوداتها الثابتة لتحقيق المبيعات.

تحليل معدل دوران الأصول الجارية : نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت نسب دوران عالية تراوحت بين 4,16 و 3,17بالمائة بحيث نجدها حققت نسبة 4,16 في سنة 2014 أي حسن تسييرها لمخزوناتها، ثم شهدت انخفاضا تدريجا في السنوات الموالية.

6- إعداد وتحليل لتطور نسب التمويل للمؤسسة خلال سنوات الدراسة

الجدول رقم (14.2) : تطور نسب التمويل للمؤسسة خلال سنوات الدراسة

البيان / النسبة	العلاقة	2014	2015	2016	2017
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة /الأصول الغير الجارية	1,17	1,19	1,18	1,17
نسية التمويل الخاص	الأموال الخاصة /الأصول الغير الجارية	1,14	1,15	1,14	1,14
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة /مجموع الديون	9,99	12,98	9,75	10,57
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون /مجموع الأصول	0,09	0,07	0,09	0,09

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (**9.2**)و (**10.2**)

التحليل:

نسبة التمويل الدائم : تقيس مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الغير الجارية،ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم للمؤسسة أكبر من الواحد خلال سنوات الدراسة ما يدل أن الأصول التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها كلها عن طريق الأموال الدائمة مع وجود هامش أمان يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة التي تقوم بتمويل به الأصول المتداولة.

نسبة التمويل الخاص : تقيس مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة،تشير النسب المتحصل عليها خلال سنوات الدراسة 2014 و2015 و2016 و2017 إلى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة لأن النسبة اكبر من الواحد وهذا يدل على أن المؤسسة استطاعت تمويل الأصول الثابتة عن طريق أموالها الخاصة.

نسبة الاستقلالية المالية : يمكن القول أن النسب المحصل عليها خلال السنوات الأربع أكبر من 0,5 أي نتائج حسنة مما يدل على مؤشر ايجابي يعكس استقلالية المؤسسة يبين لنا أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية.

نسبة التمويل الخارجي: تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها وتقدر هذه النسبة على مر السنوات الأربع أقل من 0,5 وهذا يدل على أن المؤسسة لا تواجه أي صعوبة في سداد قيمة الديون والفوائد حين يصل موعد استحقاقها.

المطلب الثاني: تحليل تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحليل وتفسير لتطور رصيد الخزينة المتأتية عن أنشطة الاستثمار، وذلك بتحليل قيم المسحوبات والتحصيلات عن اقتناء استثمارات عينية أو معنوية ومالية خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم (15.2): تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار

البيان	2014	2015	2016	2017
المسحوبات عن اقتناء استثمارات عينية أو معنوية	-5 010 054 205	-3 813 789 826	-4401446 709	-8 109 048 827
المسحوبات عن عمليات اقتناء استثمارات مالية	-50 659 167	-86 441 905	-42 564 286	-40658333
مجموع المسحوبات	**-5 060 713 372**	**-3 900 231 731**	**-4 444 010 995**	**-8 149 707 160**
التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات مادية أو معنوية	312 843 138	106481781	4913347502	1 398 363 589
التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات مالية	22 046 801	33 630 498	43 106 499	47 315 786
مجموع التحصيلات	**334 889 939**	**140 112 279**	**4 954 454 001**	**1 445 679 375**
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	**-4 725 823 432**	**-3760119451**	**512 443 007**	**-6 704 027 786**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على جدول تدفقات الخزينة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15.2) أن المؤسسة حققت عجز في صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار خلال سنوات الدراسة عدا سنة 2016، ففي السنتين 2014 و 2015 حققت المؤسسة قيم سالبة بقيمة 4725823432 و3760119451 دج على التوالي، وذلك راجع إلى أن قيم المسحوبات عن اقتناء استثمارات عينية أو معنوية أو مالية كانت أكبر من قيم التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات مادية أو معنوية مالية ، وبالتالي نستنتج من خلال النتائج أن المؤسسة قد قامت بعمليات استثمارية جديدة خلال هذين السنتين، وذلك راجع إلى طبيعة نشاط المؤسسة والذي يتطلب تحديث وزيادة في المعدات خاصة المتعلقة بالنشاط الأساسي لها والمتمثل في إنتاج البترول الخام واستخراجه واسترجاع الغاز المنبثق عن عملية استخراج البترول الخام وكذا تصفية المادة الخام من الماء المرافق لها أثناء عملية الاستخراج، كل هذا يفرض على الشركة مواكبة العصر في اسحداث آليات جديدة وتكنولوجيا متطورة لسرعة وزيادة الانتاج، وبالتالي الزيادة في عملية الاستثمار بكل أنواعها، فإذا ما قارنا بين قيمة المسحوبات عن اقتناء استثمارات عينية أو معنوية وبين قيمة التحصيلات لسنة 2014 نجد أن قيمة المسحوبات تفوق قيمة

التحصيلات بـ 16 مرة، وفي سنة 2015 نجدها 36 مرة، ومن جهة أخرى قيمة المسحوبات عن اقتناء استثمارات مالية وبين قيمة التحصيلات لسنة 2014 نجد أن قيمة المسحوبات تفوق قيمة التحصيلات بـ 2,3 مرة، وفي سنة 2015 نجدها 2,5 مرة، وهو ما يدل على أن الشركة كانت في حالة استثمار كبير. وبالتالي على المؤسسة تمويل هذا العجز إما بفاض دورة الإستغلال أو دورة التمويل.

أما في سنة 2016 حققت الشركة فائض في قيمة صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار بقيمة007 443 512 دج، وذلك راجع إلى أن كل من قيم المسحوبات عن اقتناء استثمارات عينية أو معنوية أو مالية كانت أقل من قيم التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات مادية أو معنوية مالية لهذه السنة. وهذا نتيجة للزيادة الكبيرة في حساب التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات مادية أو معنوية بمقدار 36 مرة في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015.

بعدما ما حققت فائض في سنة 2016 عادت الشركة إلى تحقيق العجز في سنة 2017، أما العجز في خزينة الاستثمار فيعود السبب الرئيسي في ذلك إلى ضخامة المسحوبات عن عملية التنازل عن الاستثمارات المادية والمعنوية مقارنة بالتحصيلات عن الاستثمارات المادية والمعنوية، فبالرغم من أن قيمة المسحوبات عن الاستثمارات المالية كانت أقل من قيمة التحصيلات عن الاستثمارات المالية لسنة 2017 إلا أنها حققت عجز، ويعود ذلك كما أوضحنا إلى ارتفاع المسحوبات عن الاستثمارات المادية والمعنوية بـ 5.8 مرة في سنة 2017 مقارنة بسمة التحصيلات عن الاستثمارات المادية والمعنوية لسنة 2016.

ومن خلال النتائج نلاحظ أن الشركة حققت عجز في خزينة الاستثمار في أغلب سنوات الدراسة مما يفيدنا أن الشركة قد تكون في هذه الفترة في مرحلة اقتناء آليات جديدة لزيادة الانتاج أو تحسين طريقة العمل أو التوسعة في نشاطها.

ويمكن التوضيح أكثر لتطور قيم التحصيلات والمسحوبات عن الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية خلال فترة الدراسة من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (9.2): تمثيل لقيم المسحوبات والتحصيلات لخزينة الاستثمار

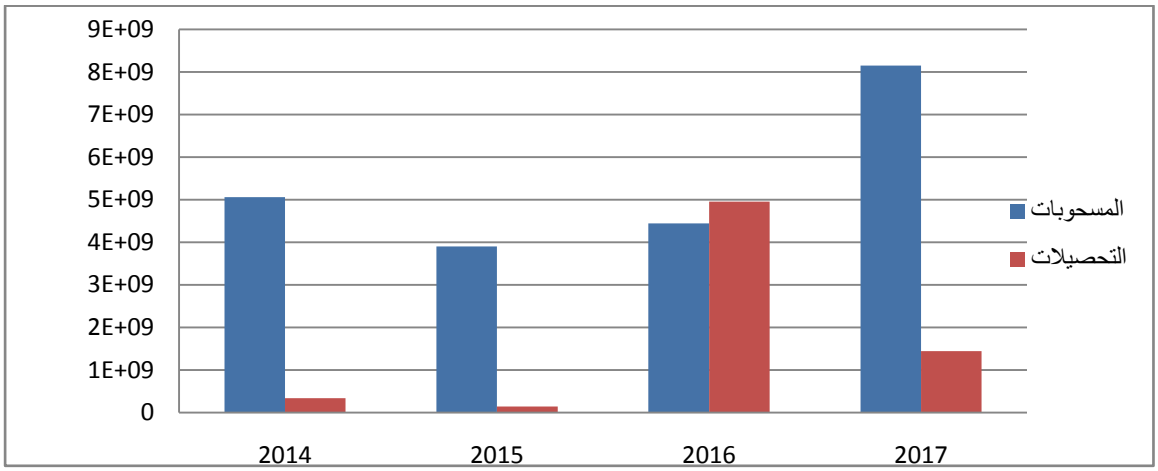

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (15.2)

خلاصة الفصل :

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من الدراسة، وكان الهدف منه اختبار مدى تطابق الجانب النظري مع الواقع، واختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها من قبل.

وعليه تم البدء بوضع الجوانب الأساسية للدراسة والمتمثلة في كل من طريقة وأدوات جمع المعلومات، التي يمكن من خلالها التوصل إلى المعطيات وتلخيصها ومعالجتها وكذا تحديد عينة الدراسة ومتغيراتها، وبعد هذه الخطوة قمنا بعرض، تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها انطلاقا من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها، ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة، ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل كالتالي:

- تمكنت المؤسسة من تمويل كافة استثماراتها وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل احتياجات دورة الإستغلال.
- رأس المال الصافي الإجمالي FRg للمؤسسة، قد غطى احتياجات دورة الاستغلال وخارج الاستغلال كلية (BFRg) وهو ما سمح بوجود خزينة موجبة.
- حققت المؤسسة رأس مال عامل خاص موجب خلال سنوات الدراسة هذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية.
- إن القيمة المعتبرة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العال الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.
- تتمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية بالاضافة إلى أاها حققت نسبة معتبرة في معدل النمو الخارجي الذي يدل على أن المؤسسة لا تواجه أي صعوبة في سداد قيمة الديون والفوائد حين يصل موعد استحقاقها.
- حققت المؤسسة عجز في خزينة الاستثمار في أغلب سنوات الدراسة مما يفيدنا أن الشركة قد تكون في هذه الفترة في مرحلة اقتناء آليات جديدة لزيادة الانتاج أو تحسين طريقة العمل أو التوسعة في نشاطها.

الخاتمة

إن اتخاذ القرار المالي للمؤسسة الاقتصادية أصبح في الوقت الحالي مجرى هام في اقتصاديات معاصرة وذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بأدوات التشخيص المالي التي تعتبر من أهم أدوات تشخيص نقاط القوة والضعف، كما يسمح تشخيص القوائم المالية بإعطاء صورة واضحة على اتخاذ القرارات المناسبة للمؤسسة.

فعند القيام بعملية التشخيص المالي فإنه يتم تشخيص كل عنصر على حدى ودراسة العلاقة التي تربطه بالعناصر الأخرى،فيتم تشخيص كل من الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة.

فالتحليل الشامل لكل عنصر من هذه العناصر في ظل التشخيص المالي يعتمد على أقام ونسب مما يعطي هذه النتائج مصداقية أكبر بالنسبة لمسيري ومسؤولي المؤسسة والأطراف الخارجية، كالزبائن، البنوك،الشركاء وحتى المنافسين.

كما أنه يمثل الضمان الوحيد لقرار الاستثمار فالمؤسسة لا يمكن أن تفكر في القيام بإنجاز مشاريع استثمارية، دون أن تكون الوضعية المالية مناسبة ويستوجب أخذ هذا النوع من القرار، ولكن في الوقت الراهن خاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد ومن خلال دراستنا الميدانية التمسنا صعوبات كون لازال هذا النظام في بدايته وقد حاولنا تجاوز هذه العقبات لمعرفة كيفية استخدام أدوات التشخيص المالي كأداة لاتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع أثر تسيير عناصر الاحتياج على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية " دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية " توصلنا إلى جملة من النتائج التالية :

1. تعتبر وظيفة التشخيص المالي من العمليات الضرورية في المؤسسة لإعطائها الصورة الواضحة للوضعية المالية للمؤسسة؛
2. يمثل التشخيص المالي أسلوبا تستخدمه الإدارة أو أطراف أخرى بغية تحقيق أهداف المؤسسة من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بتحليل الهيكل المالي ونشاط المؤسسة الاستثماري ومن ثم اتخاذ القرار الاستثماري للمؤسسة؛
3. يتطلب التشخيص المالي مجموعة من المؤشرات المالية التي تؤثر على التوازن المالي وتحليل النتائج وحساب المردوديات ومن ثم تحديد القرار الاستثماري؛
4. من خلال دراستنا للمردودية المالية في المؤسسة وصلنا إلى نتيجة مفادها أن المردودية المالية للمؤسسة هي المؤشرات المالية التي تربط بين الهيكل المالي للمؤسسة ونشاطها الاستغلالي وبالتالي فإن هذه المؤشرات تعتبر أحد الأدوات المحددة لتوازن المؤسسة من عدمه؛
5. المؤسسة حققت توازنا ماليا خلال الفترة المدروسة،هذا الأخير يعتمد وبصفة رئيسية على المعادلة الأساسية للخزينة التي سجلت خزينة موجبة في السنوات الأربع،بمعنى أن رأس المال العامل يغطي الاحتياج في رأس المال العامل هذا على مستوى التحليل الساكن؛

6. بالنسبة لرأس المال العامل الدائم :نلاحظ من خلال الجدول المؤسسة حققت رأسمال عامل صافي (دائم) موجب طيلة سنوات الدراسة، أي أنها حققت قاعدة التوازن المالي الأدنى بتمويلها الاستخدامات بالموارد المستقرة وبالتالي لديها هامش أمان لمواجهة المخاطر الطارئة؛
7. بالنسبة لنسبة السيولة العامة اتضح أن المؤسسة المؤسسة قادرة على تسديد إلتزامتها، أي وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل (الخصوم المتداولة)؛
8. يشير معدل دوران الأصول الثابتة إلى كفاءة المؤسسة في استخدام موجوداتها الثابتة؛
9. في مجال الاستثمار: المؤسسة حققت عجز في خزينة الاستثمار في أغلب سنوات الدراسة مما يفيدنا أن الشركة قد تكون في هذه الفترة في مرحلة اقتناء آلات جديدة لزيادة الانتاج أو تحسين طريقة العمل أو التوسعة في نشاطها.

اختبار الفرضيات:

على ضوء النتائج السابقة توصلنا إلى أن مؤشرات التوازن المالي، نسب السيولة، نسب التمويل ومعدلات الدوران تعتبر ذات أهمية كبيرة في اتخاذ القرار الاستثماري وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

نجد أن نسبة معدل دوران إجمالي الأصول خلال السنوات الثلاث كانت كبيرة جدا تراوحت بين 83 بالمائة و 63 بالمائة ويدل هذا المعدل على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات بالمشروع لتحقيق قدر كبير من المبيعات،فنجد في سنة 2014 حققت نسبة دوران 83 بالمائة أي أن كل دينار مستثمر تجني المؤسسة عليه إيراد يقدر ب 83 بالمائة،أما بالنسبة لسنة 2015 و2016 فشهدت انخفاضا طفيفا بلغ 74 بالمائة لتعود إلى الرتفاع بمعدل بسيط بلغ 63 بالمائة وكذلك بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة نجدها حققت نسب دوران عالية جدا تراوحت بين 1,04و0,78بالمائة وهذا يدل على كفاءة اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري وبالتالي نثبت صحة الفرضية الثانية.

نجد أن نسبة السيولة العامة حققت نسب مرتفعة في السنتين 2015 و2017 وهذا مايدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد إلتزامتها، أي وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل. وكذلك نسبة السيولة الجاهزة حققت نسب عالية ونموذجية في سنة 2014 بلغت 0,64 بالمائة وهذا راجع إلى إرتفاع قيمها الجاهزة وكذلك في سنة 2017 ومن خلال هذا يكون متخذ القرار قد استفاد من نتائج التشخيص المالي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

توصيات البحث :

- محاولة الاستفادة من النتائج الايجابية للمؤسسة ؛
- خفض الاحتياج لرأس المال العامل وذلك عن طريق التحكم في عناصر دورة الاستغلال ؛
- التقليل من حجم المصاريف خاصة منها مصاريف المستخدمين ؛
- تسيير عناصر الاستغلال بصورة جيدة وذلك من خلال تخفيض آجال العملاء ومحاولة الحصول على آجال مرتفعة بالنسبة للموردين ؛
- بذل مجهودات أكبر فيما يخص اقتناء استثمارات مادية ،معنوية ومالية.

آفاق الدراسة

بعد إتمامنا لدراسة موضوع دور التشخيص المالي في اتخاذ القرار الاستثماري الذي يعتبر من المواضيع الحديثة والذي يبقى محل البحث والدراسة ، لهذا يمكن اقتراح مجموعة من النقاط يمكن أن تشكل آفاق مستقبيلة لدراسات أخرى تتمثل في :

- ✓ التشخيص المالي ودوره في بناء النمو الداخلي في المؤسسة الاقتصاية؛
- ✓ التشخيص المالي كأداة للمحافظة على مستوى اليسر المالي المؤسسة الاقتصادية ؛
- ✓ دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي وإتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي ؛
- ✓ أهمية تحليل القوائم المالية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية وفق المعايير المحاسبة الدولية.

الحمدُ لله في بدء وفي ختم * والصلاةُ والسلامُ على أشرف الرسُل**

قائمة المراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية :

I–الكتب :

1 - أمين السيد احمد لطيفي ،**تقييم المشروعات باستخدام مونت كارلو للمحاكات** ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر.

2 - السلام أبو قحف، **أساسيات التنظيم والإدارة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكنديرية ، مصر، 2003.

3 - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي** (الإدارة المالية) الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن 2011.

4 - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي** (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.

5 - عبد الغفار حنيفي، **اساسيات التمويل والإدارة المالية** ،دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية.

6 - عدنان عواد الشوابكة، **دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الادارية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.

7 - علي خاف حجاحجة، **اتخاذ القرارت الادارية** ، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان 2016.

8 - عايد سيد خطاب ، **الادارة والتخطيط الاستراتيجي**، ط1، دار الفكر العربي القاهرة 1980.

9 - منصوري الزين، **تشجيع الاستثمارات وأثره على التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2012.

10 -مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2004.

11 -ميسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر 2010.

II– الأطروحات والمذكرات الجامعية :

أ – أطروحات الدكتوراه :

12– بن حمو عصمت مُحَّد ،**طرق ومحددات تقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل استراتيجية الخوصصة** ،اطروحة دكتوراه، غ منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

ب –مذكرات الماستر والليسانس :

13– اوراغ خولة، **مساهمة التحليل المالي للميزانية في تاخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماستر، غ منشورة، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة ، 2016-2015.

14– بن عبد الله نعيمة، **دور الاداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر ،غ منشورة ،جامعة اكلي محند ولحاج ، 2015/2014.

15– حفصة زيرار، **دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري** ، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2014،2013.

16- مويجي إلياس ، **دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماستر ، غ منشورة ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2014-2015.

17- محمد بن عمر، **دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماستر،غ منشورة،جامعة الشهيد حمى لخضر بالوادي، 2015/2014.

18- خلايفية محمد ، **اهمية التحليل المالي ودوره في ابراز القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ليسانس ،منشورة ،جامعة الوادي،2014/2013.

19- نصرات عبد الوهاب وآخرون ، **تقييم الاداء المالي للمؤسسة الإقتصادية باستخدام أدوات التشخبص المالي** ،مذكرة ليسانس،تخصص مالية مؤسسة ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية، جامعة الوادي

III- المؤتمرات والملتقيات :

20- بقة الشريف ود ومي سمراء ، **دور التشخيص المالي في تحقيق تنافسية المؤسسة الجزائرية** ، الملتقى الوطني حول : التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية ايام 22--23 ماي 2012 المركز الجامعي سوق اهراس.

21- بن عيشي بشتَ و بن عيشي عمار، **أهمية التشخيص المالي في التنبؤ بالتعثر المالي** ، ملتقى الوطني حول التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية ايام 22--23 ماي 2012 المركز الجامعي سوق اهراس.

22- عبدالله غالد و عبد الحق رايس، **دراسة نظرية لأهداف التشخيص المالي – النمو،المردودية ،التوازن الدخاطر في بنوك التجارية**، ملتقى الوطني حول: التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

23- Amina Haji Nkuhi, **THE ROLE OF FINANCIAL STATEMENTS IN INVESTMENT DECISION MAKING A CASE OF TANGA PORT AUTHORITY**, A Dissertation Submitted in Partial/Fulfilment of the Requirements for Award of a Master of Business Administration of Mzumbe University, 2015.

24- J.C Mathe , **Diadnositic et dynamique de l'antreprise** , étidions contables malesherbes, paris 1991.

25- Levey Aldo, **Management Financière de 'lentreprise**, édition economica,France, 1993.

26- Martin Alain, **LeDiagnostic d'entpreise :methods et process us,** edition économica.

27- Thair Kaddumi, Financial Analysis and Investment Decision-Empirical Study on the Jordanian Stock Market 2011-2015, **International Journal of Economic Research** · April 2016.

الملاحق

الملحق رقم(01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك– حوض بركاوي –

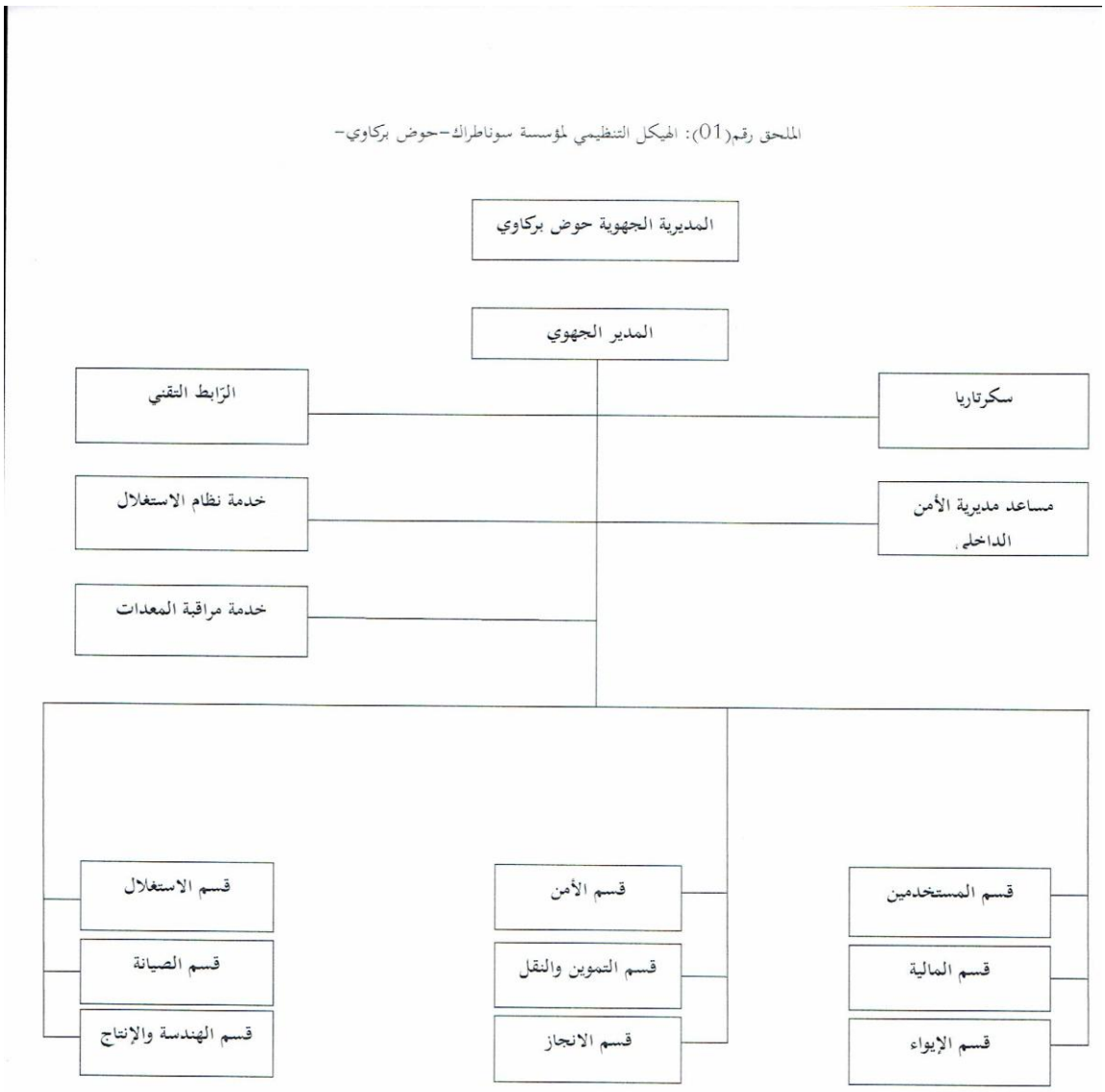
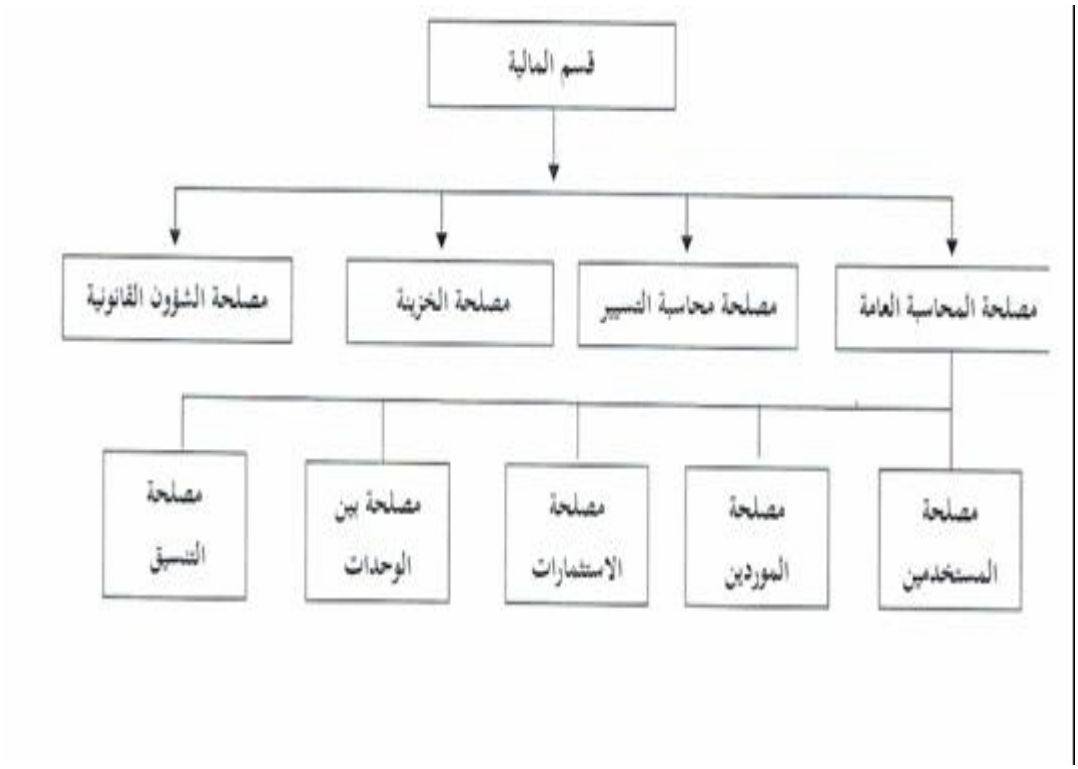
الملحق رقم(02): الهيكل التنظيمي لقسم المالية